[illegible] ية الفعل وانما اختص

[illegible] لانها لتخصص الجوازم

بالفعل لاختصاص الجازم به لكونه في الفعل

عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التأنيث

الساكنة بالفعل لان وضعها لتدل على ان فاعل الفعل

مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة

داخلة على الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد

به الضماير المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت

الضماير المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء والحروف

اما في الحروف فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت

بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين

في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا اطرادا للباب

قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي

الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه

[illegible] مان الحال فقوله ما دل على زمان شامل

[illegible] ال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه

[illegible] الدلالة انما هي بحسب اصل الوضع

الفعل المضارع المشترك للحال والاستقبال الا وانما اختص نحو

٧٤

١٢٤

بالفعل



لئلا ينتقض بمثل [illegible] ضربت
ن وضربت وبعث [illegible] الفعل لئلا
ينتقض بمثل احسن ولم يصرحه للعلم به قوله
مبنى على الفتح الى آخره خبر بعد خبر اى الماضى
مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
او خبر مبتداء محذوف اى هو مبنى وانما بنى
على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبنى على الفتح
لكونها اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع
لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت
لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو
كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا
وانما قال ومع غير الواو لانه مع الواو وجب
ضمه للمجانسة نحو ضربوا قوله المضارع ما اشبه
الاسم باحد حروف اتين قوله ما
شابه الماضى لكونه مشابها له لو
وقوله باحد حروف اتين نحو

لو كان ضر

هذا قسمة للجمع [illegible] الى جمع القلة وجمع
الكثرة فجمع القلة هو الذى يطلق على العشرة
فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع
الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما
مكان الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء فى موضع اقراء
واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال
كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة والصحيح
اى جمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم
كمسلمات وما عدا جمع القلة التى ذكرناه جمع الكثرة
قوله المصدر اسم للحدث الجارى على الفعل
وانما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف
المفعول المطلق لان الفرق بينهما ظاهر لان كل
مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول
مطلق كذلك نحو ويله وويحه وويسه فالمفعول
المطلق اعم من المصدر فقوله اسم
شامل لغيره نحو ويله وقوله
على الفعل له فعل يذكر المصدر نحو

المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل وهم

شئ فيه لانه [illegible] عليه والمراد
بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا
لمدلوله قوله وهو من الثلاثي سماعي اى المصدر
من الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين
بناء ومن غير الثلاثي قياس وهو من افعل
افعال نحو اكرم اكراما ومن فعّل تفعيل
وتفعلة نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر
تكرارا وكذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا
بآياتنا كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب
اكتسابا ومن انفعل انفعال نحو انطلق انطلاقا
ومن استفعل استفعال نحو استخرج استخراجا
ومن تفعّل تفعلا وتفعالا نحو تملق تملقا وتملاقا
ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا
واهل اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلالا
نحو دحرج دحرجة ودحراجا ومن افعلل افعلال ومن افعالّ افعيلال
افعوعل افعيعالا قوله ويعمل
فعله ماضيا او غيره اى المصدر يعمل عمل

شئ في (margin)
وفي نحو (margin)
وتفعال وفعال نحو (margin)
احمار احميرارا (margin)
اعشوشب اعشيشابا (margin)

فعله ماضيا كان [illegible] الماضي اعني الحال
والاستقبال لانه [illegible] لكونه في تقدير ان مع
الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل
فاذا يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله
اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان
مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكر ههنا قوله
ولا يتقدم معموله عليه اى ولا يتقدم معمول
المصدر عليه ولا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو
لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل فكما
لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم
ما في حيز صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه
اى ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه
لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن
لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم
التثنية في المثنى وهما تثنية المصدر
[illegible] الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما
[illegible] وجمع الفاعل قوله ولا يلزم ذكر

الفاعل اى و... ...عمل المصدر نحو اعجبني
ضرب زيدًا ولا يلزم ... فيه اذا كان مسندًا
الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته
الى الفاعل اى ويجوز اضافة المصدر العامل
الى فاعله كقوله تع ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف قليلا الى المفعول ويحذف الفاعل
كقوله تع من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن رسم
دار مربع ومصيف لكن اضافته الى الفاعل
اكثر الى المفعول لاحتياج الفعل وشبهه الى الفاعل
اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقد المفيدة للتقليل
ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
ان عمله حالة منونًا اولى ولمية انه ح
اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة ح كالفعل
قوله واعماله باللام قليل اى واعمال المصدر
المعرف بلام التعريف قليل و...
تقديره بان مع الفعل ح لانه لا ...
على ان مع الفعل كذلك لا يجي...

لعينيك من ماء الشئون لطو كيف ... اضافته

المفعول بها وقد ... شعر ضعيف النكاية
اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل قوله فان
كان مفعولا مطلقا اى فان كان المصدر مفعولا
مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان
غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورًا
نحو ضربت ضربًا زيدا او لم يكن كقولك
ضربا زيدا لمن رفع الصوت فالعامل
فالعمل في زيد مثل للفعل وهو ضربت وهو ظاهر
وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون
لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اى
جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون
المصدر عاملا من حيث انه نائب عن الفعل
ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون
المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز
...ن المصدر من حيث انه بدل
...الفعل عاملا قوله اسم الفاعل
...مشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث

بحث اسم الفاعل

اى اسم الفاعل اسم [illegible] من فعل لمن قام

به الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن

غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وهو شامل لغيره

من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة

المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة و

اسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان

والمكان والآلة واسم المفعول لكن الفعل غير

قايم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة

المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت

لا بمعنى الحدوث قوله وصيغته من الثلاثى

المجرد على فاعل اى صيغة اسم الفاعل من الفعل

الثلاثى على وزن فاعل ولهذا سمى به لكثرة

الثلاثى ومن غير الثلاثى على صيغة مضارعه

بميم مضمومة مترفى اوله وبكسر ما قبل آخره

لفظا مثل مكرم او تقديرا [illegible]

سواء كان ما قبل آخره مكسورا [illegible]

نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذ[illegible]

[illegible] تذكر بيذ[illegible] واشهب فهو شهب

واحصن فهو محصن والفح فهو ملفح واعشب

المكان فهو عاشب وادرس فهو دارس

وايفع فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله الى

آخره اى ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان

او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة

ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد

الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا

مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب

واحد الزمانين وعكس دخول لام التاكيد

عليه لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه

للحال او الاستقبال لان الفعل الذى يعمل اسم

الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضى

وانما لم يعمل عمل الفعل الماضى لانتفاء المشابهة

[illegible] حيث الزنة فان ضاربا مثل

[illegible] لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على

[illegible] به اعنى الاعتماد على المبتدا او على

ذى الحال او ... [illegible] او بشرط الاعتماد
على الهمزة او حرف النفى لانه ح يتقوى بذلك
على العمل اما فى الصور الثلث الاول فلانه مستعمل
فى الاصل وضعه لانه صفة فى المعنى فلابد من
شئ محكوم به عليه وهو مذكور ح واما فى
الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو
بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم
وصفه بصفة وعدم تصغيره لكان اولى لخروجه
بالوصف او تصغير عن مشابهة الفعل اما
خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلا خروجه
فلانه وصف فى المعنى مثاله عمله بهذه الشرائط
زيد قائم ابوه وجائنى زيد قائما ابوه
ومررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد و
اقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان
ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا
مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى واحد وان كان الى اثنين كان اسم

كذلك وكما ا... [illegible] الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير
الفضلات كذلك يتعدى اليها والمراد بالحال
والاستقبال الحال والاستقبال تحقيقا او حكاية
حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن
المراد به حكاية الحال قوله فان كان للماضى
وجبت الاضافة يعنى ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى
وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه
غير عامل ح لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما
قال معنى لان هذه الاضافة ليست فى تقدير الانفصال
والذى يصححه جواز مررت بزيد ضارب
امس خلافا للكسائى اى وجبت اضافته
خلافا للكسائى فانه قال لا يجب اضافته
... عنده سواء كان بمعنى الماضى او بمعنى
... بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه
... جواز قولهم زيد معطى عمرو درهما امس

الانفصال ... [illegible]

بمعنى عمل المعرّف ... الماضي نحو جاءني الضارب
زيدًا امس وانت تعرف الجواب عنها عقيبه قوله
فان كان له مفعول آخر اي فان كان لاسم الفاعل الذي
بمعنى الماضي مفعول آخر غير الذي اضيف اليه
نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهمًا امس فدرهما منصوب بما اعطى المقدر
وكذلك اذا كان له مفعولان غيره نصبا بتقدير
الفعل نحو زيد معلم عمرو واياه افضل العلماء امس
وكذلك اذا كان له سائر الفضلات قوله فان
دخلت اللام اي ان دخلت اللام على اسم الفاعل
استوى الجميع اي الماضي والحال والاستقبال في
عمله لانه فعل بالحقيقة ثم عدل عن صيغة الفعل
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول
مررت بالكاظم الضارب ابوه زيدًا الآن او غدًا
او امس قوله وما وضع منه للمبالغة ...
الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الف...
ليس للمبالغة في العمل وشرائط المذكو...

مع زوال المشابهة ... المبالغة فيه مقام
المشابهة اللفظية يقول ... ابوه عمرًا الآن
او غدًا وزيد الضراب ابوه عمرًا الآن او غدًا او
امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب
فقوله ما وضع مبتدأ وقوله مثله خبره قوله والمثنى
والمجموع مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل
مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان
عمرًا والزيدون ضاربون عمرًا الآن او غدًا
او تقول الزيدان هما الضاربان عمرًا والزيدون
هم الضاربون عمرًا الآن او غدًا او امس وانما
احتياج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان
على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات وضراب وضروب
زيدًا وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل
لاطراد الباب المثنى والمجموع قوله ويجوز
... مع العمل اي ويجوز حذف نوني
...سم الفاعل وجمعه السالم المعرفين باللام
...ع العمل اي مع نصب ما بعدهما تحقيقا

واستطالة با[...]دم بمعنى الموصول
كبيت الكتاب لطافة ومودة العشيرة لا باتهم من
ورايهم نطف وانما لم يتعرض لحذف النون عند
الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والجمع وبعلم
انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف
تخفيفا لانه ليس بصلة بخلاف ح قوله اسم المفعول
ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اى اسم المفعول
اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل
فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق
من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول وشامل لغيره
من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل
وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله و
صيغته من الثلاثي المجرد على مفعول اى وصيغة
اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن
المفعول غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي
الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعل
الآخر اى بميم مضمومة وفتح ما قبل

اى التلطخ بالعيب مأخوذ من الرخى

بحث اسم المفعول

[...] على خير [...]فعلين [...] مختار ومحمد [...]
[...]قوله وامره في العمل نحو الاشتراط الى آخره اى
وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط
كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله من كونه
بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال
او الاستقبال مع الالف واللام ومثاله ما مر
فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى
يقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما
الآن او غدا وزيد المضروب غلامه الآن او غدا
او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون
موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا في اسم الفاعل قوله
الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام
به على معنى الثبوت اى الصفة المشبهة اسم مشتق
[...]ل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى
[...]فقوله ما اشتق من فعل احتراز به
[...]شتق من فعل فانه لا يسمى صفة

مشبهة وبقوله لا [illegible] الفاعل [illegible]
واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدى
وبقوله لمن قام به يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل
اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقايم
وافضل ولقايل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا
القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه
يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت
فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط
ليخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل اى وصيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على
حسب السماع تقول عمل حسن وحسن وفي
صعب صعب وفي ظرف ظريف قوله وتعمل
عمل فعلها اى وتعمل الصفة المشبهة
مطلقا اى من غير اشتراط الزمان
الزمان في مدلولها لان المر[illegible]

[illegible] زيد حسن [illegible] لا حدوثه لكن
بشرط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما ماذكرنا
في اسم الفاعل قوله وتقسيم مسايلها ان يكون
الصفة اى وتقسيم مسايل الصفة المشبهة انه يكون
مخالفه ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف
او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف
واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه
ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثه
وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما
مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع
ثماني عشرة مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثه
والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور
ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية
والنصب في المعارف من المنصوبات الست
[illegible] التشبيه بالمفعول وفي النكرات
[illegible] والجر في المجرورات على الاضافة
[illegible] فيلها حسن وجهه الى آخره اى

وتفصيلها بل الـ[illegible] ـه الثمانية عشر حسن
وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع
الوجه ونصبه وجره الحسن وجهه برفع وجهه
ونصبه وجره الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه
وجره الحسن وجه ونصبه وجره قوله اثنان منها
ممتنعان اى اثنان من هذه الوجوه الثمانية عشرة
ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثانى
الحسن وجهٍ بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما
خفةً ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى نكرةٍ قوله
واختلف فى حسن وجهه اى واختلف فى صحة
مسئلة واحدة منها وهى حسن وجهه فقال قوم
انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشىء الى نفسه لان
الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزام
اضافة الشىء الى نفسه لكون الحسن [illegible]
قوله والبواقى ما كان فيها ضمير [illegible]
اى والبواقى من الثمانية عشرة نحو [illegible]

برفع وجه صح

مسئلتين منها او [illegible] سام ثلثه احدها احسن
وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه
من غير زيادة ومسائله حسنٌ وجهه برفع
وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسنٌ الوجه
بتنوين حسنٍ ونصب الوجه وحسنٌ وجها و
الحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر
والنصب والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة
وثانيها حسنٌ وليس باحسن وهو ما كان
فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج
اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على
المحتاج اليه ومسائله حسنٌ وجهه بنصب
الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وجره
وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه و
هو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه و
[illegible] ـه برفع الوجه وحسنٌ وجهٌ برفع وجه
[illegible] ـجه برفع وجهٍ قوله ومتى رفعت بها
[illegible] ـيرفيها اشارة الى الضابطة تعرف بها ما فيه

هذا م

ضمير واحد و[illegible] ما ليس فيه ضمير وتقديرها
ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا
واذا عرفت ذلك فنقول ان الضمير المذكور متى رفعت
بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين
لعامل والصحيح تكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى
ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها
الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها
ضمير الموصوف سواء كان نصبت ما بعدها او جررته
لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله فتؤنث وتثنى
وتجمع اى اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان
ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى
وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى
موصوفها تقول مررت بجنت بنت الحسنة الوجه
ومررت برجلين حسنى الوجهين وبرجال [illegible]
الوجوه لوجوب متابعة الضمير [illegible]
واذا عرفت انه اذا كان ما بعد[illegible]
لم يكن في المسئلة ضمير وانه اذا [illegible]

او مجرورا كا[illegible] اذا كان ما بعدها
مرفوعا فاما ان يكون فيها بعدها اى في الوجه
في مثالنا ضمير او كان لا يكون فان كان فيها ضمير
واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير واذا كان
ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون
فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها
ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد
قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين
مثل الصفة جميعا فيما ذكر اى اسم الفاعل الغير
المتعدى واسم المفعول الغير المتعدى الى
مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز
المسايل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة
لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما
هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها
[illegible] في الاولى تقول زيد قايم الاب و[illegible]
[illegible] الاب برفع الاب ونصبه وجره
[illegible] الى آخر المسايل وانما قيد اسمي الفاعل

لم يجز فيهما هذه المسايل والمفعول بغير ا[...] كانا متعديين

للالتباس الا ترى انهما وجوزنا تلك المسايل و قلنا زيد ضارب اباه

لو كانا متعديين صح

وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال

الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها

بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى

او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب

تشبيها بالمفعول والثاني محذوف وكذا اذا قلنا

زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان

ابيه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل

له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول

اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان

له اضيف وليست الصفة واسماء الفاعل

والمفعول الغير المتعديين كذلك اذ لا مفعول

لهما فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل

ما استق من فعل لموصوف مع ز[...]

فقط اى اسم التفضيل اسم ما اس[...]

لموصوف مع زيادة على غيره فقط

ما استق من [...] غيره من المشتقات

من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان

والمكان والآلة لانها ليست لموصوف لهو لموصوف

وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست

بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل

التفضيل لهذا لبيتنا ولحيث وشرح اعلم ان الحد

المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل من حنيف

ابو حنيف اسم رجل من بني تميم

الحناتم لانهما غير مشتقين من فعل قوله وطرط

وهو افعل اى اسم التفضيل على وزن افعل غالبا

قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن بناء

افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج

فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت

الزوايد حتى قلت احرج لم يعلم ان المراد

[...] الخروج او كثيره لا ضيق استخراج اعلم

[...] بمثل افلس واولى واعطى واجدى

[...] مبنيا من ثلاثي مجرد فاذا لو قال وشرطه

غالبًا لكان اصـ [illegible] ت ولا عيب

اى وشرطه [illegible] مجردًا ان لا يكون

لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير

التفضيل نحو احمر واعور فلو بنى منهما افعل

التفضيل التبس احدهما بالآخر الا ترى انك

لو قلت هو احمر يحتمل ان المراد ذو حمرة

او زايد فى الحمرة اعلم ان المراد بالعيب العيوب

الظاهرة حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا

قوله فان قصد غيره اى فان قصد تفضيل

غير الثلاثى المذكور وهو الرباعى نحو دحرج

وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج والالوان

والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله

بمثل فى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل

اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له تقول

هو اشد استخراجا واكثر بياضا [illegible]

فالمثال الاول لغير المجرد والثانى [illegible]

للعيب قوله وقياسه للفاعل [illegible]

بنى اسم التفضيل [illegible] للفاعل دون المفعول

لانه لو بنى لكل منهما [illegible] الالتباس ولو رجح المفعول

على الفاعل لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه فى اكثر

الامر للفعل اللازم ولان المبالغة فى الفاعل امس

منها فى المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول قوله

وقد جاء للمفعول اى وقد جاء اسم التفضيل مبنيا

للمفعول لكنه قليل كقوله هو اعذر والوم واشغل

واشهر واعرف وغيرها قوله وقد يستعمل على احد

ثلاثة اى وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة

اوجه وهى ان يكون مضافا نحو زيد افضل

القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا

باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه

الثلاثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذًا لا يجوز

ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء

[illegible] عنه من اللام ومن الآخر له لانه كل

[illegible] على تعيين المفضل والمفضل عليه ولا

[illegible] قوله ولست بالاكثر منهم حصى [illegible]

من بمعنى في كانه [illegible] بينهم كقولهم زيد
الافضل من بين الر[illegible] يجوز ايضا ان يقال
زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان
يعلم فيجوز بتعيين احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم
السر واخفى قوله فاذا اضيف فله معنيان
اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادة
على ما يضاف اليه حينئذ فيشترط فيه ان يكون
من جملة ما يضاف اليه ومداخلا فيه لمشاركته
المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر
ولا بالعكس ولا الجن افضل الكتاب بل يقال افضل
من كل البشر والجن من الكتاب ولا يلزم من
دخوله في المضاف الناقص لانه داخل من
جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل
قوله فلا يجوز يوسف احسن اخ[illegible]
فلاجل انه يشترط ان يكون داخ[illegible]
اليه لم يجز ان يقال يوسف احسن [illegible]

اجتماع النقيض[illegible] اضافة الاخوة
الى الضمير العايد الى يوسف يلزم ان يكون داخلا
خارجا وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة
المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا
فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله و
الثاني ان تقصد زيادة مطلقة والمعنى الثاني الذي
يقصد بحسن كونه مضافا هو ان تقصد به تفضيل
زيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه
الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعر
اهل بلدية قوله فيجوز مسئلة احسن اخوته ولهذا
اى لاجل انه تقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد
به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف
احسن اخوته لانه لا لم يلزم اجتماع النقيضين
لعدم دخوله في المضاف اليه قوله ويجوز في
[illegible] الافراد والمطابقة لمن هو له اى ويجوز
[illegible] بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال
[illegible] افضل القوم الزيدان افضل القوم

الزيدان افضل [illegible] بها لافعل من
من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما
ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان
افضلا القوم الزيدون افضلو القوم هند
فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات
فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث
وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله
واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة
اى واما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف
المجرد للتوضيح والتخصيص والمعرف فلا بد فيهما
من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع
عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر
المفضل عليه فيهما وامثلتهما ظاهرة قوله والذى
عن مفرد له مذكر لا غير اى اسم التفضيل الذى
مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا [illegible]
من كان اجمل منه [illegible] لا يمكن تثنية
ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من [illegible]

[illegible] التانيث قبل مضى
الاسم بتمامه ولا [illegible] جواز الفصل بشى
بين الاسم وبين علامات تثنية وجمعه وتانيثه
قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشى الى آخره
اى افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان
جاريا على شى وهو في المعنى صفة المسبب لذلك
الشى حال كون مفضلا باعتبار ذلك الشى مفضل
على نفسه باعتبار غير ذلك الشى حال كون
هذه التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على
رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل
والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على
نفسه باعتبار غير الرجل اعنى عين زيد حال
كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر
[illegible] يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى
[illegible] عدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته
[illegible] بل وانما قال ولا يعمل في مظهر لانه

يعمل في المظهر المـ[illegible] الشرط لان العمل
في الظاهر اقوى [illegible]ج الى الشرط قوله لانه
بمعنى حسن الى آخره اشارة الى علة عمل اسم
التفضيل عند حصول الشرط المذكور اى انما
يعمل ح لانه بمعنى حَسُنَ لان معنى قولك
ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد هو معنى قولك ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فاما
اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن
مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل حينئذ لرفعه
ولو رفع اسم التفضيل في مثالنا المذكور وهو
احسن لكان خبر مبتدأ والكحل مبتدأ فيلزم
الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه
باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك
ان تقول احسن في عينه الكحل [illegible]
زيد اى ويجوز لك ان تقول بعم[illegible]
اخصر من الاول مع كون معناه [illegible]

حسنه

ان تقو[illegible] رجلا احسن في عينه
الكحل من عين [illegible] قوله وان قدمت
ذكر العين الى آخره اى وان قدمت ذكر العين
على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من
ذكره معها كقولك ما رأيت كعين زيد احسن
فيها الكحل اى ما رأيت كعين زيد عينا احسن
في اعينها الكحل وهو مثل انشده سيبويه
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه
تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه
قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على
افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من
ولا ارى في محل النصب بانه حال وعامله مررت
وكوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى
نظامه وجملة ظرفية حال عن وادي السباع
[illegible] منصوب بانه مفعول اول لقوله
[illegible] ان جعلنا ارى بمعنى ابصر كات

كوادى السباع حال [illegible] متعلقا
بلا ارى واقل صفة [illegible] لب فاعل
اقل وثانية تمييز عن اقل واخوف عطف
على اقل وما في قوله الا ما بمعنى من سارنا
منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او عين
بمعنى سرى فيكون صفة واقعة موقع المصدر
قوله والفعل ما دل على معنى الى آخره
فقوله في نفسه يخرج عنه الحرف وقوله مقترن
باحد الازمنة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بالكلمة
وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران
الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه
النقوض المذكورة في الاسم قوله ومن خواصه
الى آخره فقوله من خواصه اشارة الى انه
ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا
والاربعة الاولى مخصوصة باول [illegible]
والاخيران باخره وانما اختص [illegible]
لتقريب الماضي الى الحال او التقـ[illegible]

فقوله ما دل على معنى
شامل للكلم الثلث

التلثمم

حرم

والتاء [illegible] للمصاحبة وقوله لوقوعه
مشتركا تعيين للجهة التي بها يشبه الاسم احد حروف نسبه
نايت او معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا
ومختصا اما اشتراك الاسم فكرجل ويكون اختصاصه
فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو
يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال
واما تخصصه فبالسين او سوف نحو سيضرب
وسوف يضرب قوله فالهمزة للمتكلم
تبيين لمعاني حروف نايت فالهمزة علامة
للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب
ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب
ليوافق نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما
مؤنثا والاخر مذكرا مجموعا كان او مثنى
وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى
نقص عليك احسن القصص والتاء
[illegible] المذكر وللمثنى وللمثناة وللجمع نحو
[illegible] بد وتضربان يا زيدان وتضربون

كما يا زيدون وللمخـ[illegible] مخاطبتان وجمع
نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن
يا هندات ليوافق لفظ انت وللمؤنث الغائبة
والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان
والياء للغائب غير المؤنث والمؤنثتين وهو المفرد
المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغائبة
تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون
يضربون النساء يضربن قوله حرف المضارع
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان حركات
هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف
وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة
احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا
بينه وبين الثلاثي الا ترى انك لو قلت
من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في
مضارعهما حصل الالتباس ولم [illegible]
لكون الرباعي اقل فيه حمل في غير الرباعي
ما انفعل واستفعل وغير ذلك [illegible]

اظلنك [illegible] [illegible]فع قوله واذا او وقعت بعد
الفاء والواو [illegible] وجهان اي اذا او وقعت اذا اذا
بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا آتيك فاذا اكرمك
او بعد الواو كقوله تعالى واذا لا يلبثون جاز
الرفع لاعتمادها بعدها على ما قبلها وجاز النصب
لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا من غير
النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها
قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة اي مثال
كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام
سبب دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع
عند الكوفيين وهي اختيار المصنف وليس
بحرف جر والنصب بعدها باضمار ان كما
هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله
[تعـ]الى لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله
[illegible] اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
[illegible]ب ما بعد حتى باضمار ان بشرط كونها

لان يكون ما بعدها مستقبلا [illegible] فيها سواء كان
مستقبلا عند الاخبار عنه او لم [illegible] فيحتمل قولك
اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب
اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند
ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى تكون
بمعنى كى اى ~~ادخل الجنة~~ للسببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كى ادخل الجنة
وقد تكون بمعنى الى اى بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت
حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان
السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما تضمر ان
بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف
الجر الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم فحتى
في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى
كى وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني
يحتمل ان يكون بمعنى كى وبمعنى الى ان وما [illegible]
غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها [illegible]
المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل [illegible]

والنصب [illegible] خمسة امثلة وهي هما يضربان
وانتما تضربان وهم يضربون وانتم
تضربون وانت تضربين ولن تضربا ولن
تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا
ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها
صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط
النون في حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد
فكما سقط الحركة حال الجزم فكذلك النون في حال الجزم
وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب
الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال
قوله والمعتل بالواو والياء الى آخره اى
واعراب المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزوا
ويرمي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقالها
على الواو والياء وبالفتحة لفظا حال
[illegible] تقول هو يغزو ويرمي ولن يغزو
[illegible]رمي لخفة الفتحة ويحذف الحرف

حال الجزم نحو لم يغز و ... ذا لم يجز ف
للجازم الحركة حذف الحرف عوضه والمعتل بالف
بالالف اى اعراب المعتل بالالف نحو يخشى
بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا
نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة
وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة
قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب اشارة
الى عامل الرفع فى المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل
اللفظية اعنى ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم
زيد قوله وينتصب بان ولن الى آخره
اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهى ان
ولن وكى واذن وان المقدرة بعد
احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن عدها
قال فان نحو اريد ان تحسن الى وان تصوموا
خير لكم وهو ظاهر وان فى المثالين المذكورين
متعين لان يكون ناصب المضارع ولا
يكون مخففة من المثقلة لوجهه ...

و السين ... حرف النفى مع ان المخففة
لا ان ... نصب فى المثال الاول بالفتحة لفظا
وفى المثال الثانى قوله التى تقع بعد العلم
هى المخففة الى آخره ان التى تقع بعد العلم
نحو علمت ان سيقوم هى ان المخففة من
المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع
لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة
للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم
التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم
التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم
واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة
المضارع لا بد ان يكون المضارع
مع السين او سوف او قد او حرف النفى
ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض عن
المحذوف للتخفيف وللفرق بين الناصبة
والمخففة قوله والتى تقع بعد الظن ففيها
وجهان اى ان التى تقع بعد الافعال الدالة

الحذف النون م

٢٠

عن الظن فيها الوجهان ... يكون ناصبا
وجاز ان يكون مخففة من الثقيلة نحو ظننت ان
تقوم وان سيقوم لجواز كل واحد منهما بعد
الظن قوله ولن نحو لن ابرح اى مثال لن
الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال
ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو آكد من
لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد قوله واذا
اذا لم يعتمد ما بعدها الى آخره اى اذا انما تنصب
الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها
معتمدا على ما قبلها اى لا يكون ما بعدها معمولا
لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد
وهما اذا وما قبلها والثاني ان يكون الفعل
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذا
تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو ...
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك ...
اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يجي...

من ال... نون التاكيد ولا نون
جمع مؤنث واسم ... يعرب غير المضارع من
الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب
هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب
هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب
على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد والى
غيره في هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى
الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز
وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان (جمع مؤنث)
هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على
فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر
الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان
غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة
ويعرب اذا اتصل به وليس المراد ذلك
... المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع
... يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل
... اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه

و[illegible] المضارع [illegible]

لا يعرب غير المضارع [illegible] رفع ونصب

وجزم اى اعراب الفعل المضارع رفع ونصب

وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية لاعرابه

على الاعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن

ضمير بارز مرفوع بيان لتفصيل اصناف المضارع

فى الاعراب فانها لا يختلفة الاعراب ليعطى

كل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح

المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذى للتثنية والجمع

مونثا كان او مذكرا والمخاطبة المونث اعرابه

بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب وبالسكون

حال الجزم تقول يضرب ولن يضرب ولم يضرب

والمراد بالصحيح المضارع الذى لا يكون فى آخره

الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك

بالنون وصفها اى واعراب المضارع [illegible]

المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الا[illegible]

بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حا[illegible]

[illegible] انه [illegible] لهن يزيد ونت

فعلت كما مر قوله والنساء والايام فعلت

وفعلن اى اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع

مونث عاقلا كان كالنساء او غيره كالعيون

او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق

تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير

جمع مونث تقول النساء والعيون والايام

فعلت وفعلن قوله المثنى ما لحق باخره الف

او ياء مفتوح ما قبلها اى المثنى اسم لحق باخره

الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد

ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه مثله

من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك

باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرآن

[illegible] به الطهر والحيض بل يراد به الطهران

[illegible] ضان والمراد بالمثل فى قوله ليدل على

ان معه مثله المثلية فى اللفظ والمعنى

[illegible] الفعل [illegible] الى ضمير جمع [illegible] ثم [illegible] الضمير

لكلمة يشكل بمثل القمرين [illegible] وجوابه ان الاشكال
انه يشكل بمثل القمرين بمعنى العمرين فانه لو لا اطلاق
عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لما ثلث بينهما في مثل القمرين
والعمران لان الاتحاد كون الشيء مثل غيره في اللفظ وقد يكون
لاستعارة ذلك اللفظ له عند التثنية وقد يكون
لا لتلك قوله والمنقوص ان كان الفه عن واو
الى آخره اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد
الملحق به نحو ظبي والمعتل بالياء نحو القاضي الحق
بآخره الف او ياء ونون من غير تغيير فتقول
جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان
ورأيت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا
تقول في الجر وترد المحذوف من المنقوص
فيقال قاضيان وعميان في قاضٍ وعمٍ لعدم
موجب الحذف ولم يذكر المصنف هذه الانواع
للعلم بحكمها من الحق المذكور والاسم الم[illegible]
ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلا[illegible]
الفه واو لامتناع اجتماع الالفين وكون

اصل هذه الالف الواو نحو عصوين في عصا
وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون
الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف
من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا
واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا
عن واو والاول على ثلثة اقسام احدها ان
يكون الفه بدلا عن واو والثاني تقول ملهيان
في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف
من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن
ياء تقول اعشيان في اعشى وثالثها ان
لا يكون الفه بدلا عن ياء ولا واو نحو حباريان
في حبارى والثاني قسمان احدهما ان لا يكون
وهو اسم طير
الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني
ان يكو غير بدل عن حرف كقولنا متيان في
[illegible] متى قوله والممدود ان كانت همزته
[illegible]لية ثبتت الى آخره اعلم ان همزة الممدود
اما اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية تقول

في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايضا
بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء
صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو مناسبتها
الواو اكثر في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث
جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر وابقاؤها
على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زائدة
تقول في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان
ورداءان اعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا
او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو
حرباء تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية
والمحذوف نحو اب واخ وفي دم ويد وجهان
قوله وتحذف نونه للاضافة اي وتحذف
نون المثنى لاضافته الى اسم لئلا يؤذن
بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث في خ[...]
اليانِ اي وحذفت تاء التانيث في [...]
الية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين [...]
سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما

حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى ههنا بمنزلة
المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد تاء التانيث كذلك
لا يقع في وسطه قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة
بحروف مفردة بتغيير ما فقوله ما دل على آحاد شامل
لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف
مفردة يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد
بحروف مفردها لعدم مفردها وبقوله بتغيير ما
بنيته على ان التغيير التقديري كاف ليدخل
فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد كلفظه
حالة الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن
حركته في الافراد مخالفة بحركته في الجمع تقديرا
فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه
جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على
آحاد نقصد تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال
[...] دال على احاد نقصد تلك الاحاد بالذات
والجمع واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بصيغ
مفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في الاكثر

الاصول فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل
تقصد بحروف مفردة ولقايل ان يقول ان نحوه
مقصودة زايدة فلو قال الدال على آحاد بحروف
مفردة لكفى الكلام الا اذا وجد الا الدلالة من
غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يتعلق
بحروف مفردة بدل لا بمقصودة قوله فنحو تمر
وركب ليس بجمع على الاصح لازم للحد المذكور
اى يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا
ركب جمعا لعدم دلالتها على احاد مقصودة بحروف
مفردهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه
على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل
والجواز ان يقال عندى خمسة ارطال تمر ولان
الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان
جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة
لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه
نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح
لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة

او الركب جمع راكب قوله ونحو فلك جمع اى ولا يلزم
من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه
بتغيير حالات الفلك المفرد على وزن قفل والجمع
على وزن بلق واسد اى الجمع صحيح او مكسر
لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون
فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثانى فهو مكسر
ونحو فلك من الثانى لانكسار بنايه تقديرا قوله
والصحيح للمذكر والمؤنث اى الجمع الصحيح اما جمع
للمذكر نحو زيدين جمع زيد واما جمع للمؤنث نحو
زينبات جمع زينب قوله المذكر ما لحق آخره
واو مضموم ما قبلها اى جمع المذكر اسم الحق
آخره واو ما قبله مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان
معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا
من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون
بعض افراده ما شيا وبعضها واقفا وبعضها
مبنيا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع

مولده صحيح
امكرم

السالم

غير المثنى مجازاً وانما لم ينقل ههنا من جنسه استغنى
عنه بذكره في المثنى المحذوف لوجود علة
حذفها نحو في آخره يا مقدرة وهنا لم يجر الاعراب
والاسم ان كان آخره يا صحيحا او ملحقا به
يلحق بآخره هذه الحروف من غير تغيير قوله فان
كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون
اى فان كان آخر الاسم الذى يراد ان يجمع
هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاضٍ حذفت الياء
نحو جاءني قاضون فان اصله جاء قاضيُونَ
نقلت حركة اليا الى ما قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وكذلك في النصب والجر اعلم انه لو قال
مثل القاضون لكان اولى لان في آخر مفرده ياء و
هو القاضى بخلاف قاضون فانه ليس في آخره
مفرده ياء ما وهو قاضٍ لانه محذوف الياء
لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب
انه لا يرد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها

بالالف واللام

ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل
ولذلك يحتاج الى جواب [illegible] جوابه عامله ولعل
من [illegible] فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة
الاسمية اذا كانت للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة
اى لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى
الشرط فيلزم المبتدأ بعده اى يقع الجملة الاسمية
بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط نحو
خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول لواقف
كانك قلت فبحضرتي السبع واقف وهذه
هي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط
هذا هكذا ذكره النحاة وقال المصنف
انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجأت
كانك قلت فاجأت زمان السبع واقف اعلم
انه لو قال فيقع المبتدأ بعدها غالبا لكان
اصوب لانه لا يلزم المبتدأ بعدها ولا كان
الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره
في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

قوله

الاول

قوله ومنها اذ لما مضى اى من الظروف المبنية
اذ وهو للزمان الماضى دخل الماضى او غيره ويقع
بعده جملتان اسمية وفعلية نحو [illegible] زيد
وان زيد قائم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه
ما ذكرنا فى اذا ومن معنا هما يفرق بينهما وقد يكون
اذ للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذ زيد قائم وعليه
قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسر
وبين ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتدا لخبر
محذوف وهو موجود وهو العامل فى بين والزمان
مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين زمان العسر
موجودة والعامل فى اذ دارت لانه ليس
مضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز
ان يعمل دارت فى بين واذ ظرف المكان وامتنع
عمل عامل واحد فى ظرفى مكان الا على سبيل
البدل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما
وشرطا اى ومن الظروف المبنية اين
وهما وانى للمكان سواء كانا للاستفهام او

(لكونه بين صح)

نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى
تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف [illegible] ستفهام اوحرف
الشرط قوله ومتى للزمان بهما اى متى لظرف الزمان
فى الاستفهام نحو متى القتال وفى الشرط نحو متى تاتنى
اكرمك والفرق بين متى الشرطى واذا الشرطى
ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا
للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال
آتيك متى احمر البسر او بنى ويقال اتيك اذا احمر البسر (وبزمنق)
اليه لتضمنه همزة الاستفهام اوحرف الشرط قوله
وايان للزمان اى ومن الظروف المبنية ايان
وهو لظرف الزمان فى الاستفهام كقوله تعالى
ايان يوم الدين وبنى ايان لتضمنه همزة الاستفهام
قوله وكيف للحال استفهاما اى ومن الظروف
المبنية كيف وبنى لتضمنه همزة الاستفهام و
هى من ظروف الزمان عنده لانه سوال عن
الحال المسئول عنه فى الحال قوله ومذ ومنذ
بمعنى اقل المدة اى ومن الظروف المبنية

(لزمان الحال فتقول كيف زيد صح)

مذ ومنذ بمعنى وهما بمعنيين احدهما بمعنى
اول [illegible] فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان
الذي يصح ان يكون جوابا لمتى ايبدا على اول
المدة الذي هو المطلوب تقول ما رايته مذ
يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة التي فيليهما
المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصودة
وهي الزمان الذي يصح ان يكون جوابا لكم
نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما
اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ قوله
وقد يقع المصدر والفعل اي وقد يقع
المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او
الفعل نحو ما رايته مذ سفر او أن مخففة نحو
ما رايته مذ أن سافر او أنّ المثقلة المفتوحة
نحو مذ انه سافر ما رايته قوله فيقدر
زمان مضاف لانه لما ذكره اي اذا وقع بعدهما
احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما
زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا

اي ما رايته مذ زمان سفره وزمان ان سافر
وزماني وزمان انه سافر وانما حذف للعلم
به وحينئذٍ يكونان بمعنى اول المدة قوله وهو
مبتدا الى آخره اي مذ ومنذ مبتدا في مواضع
اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول
المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما اي يوم
الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة
وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا اذا جعل
مذ ومنذ مبتدا ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع
مثل يومين مبتدا في مثل قولنا ما رايته مذ
يومان لانه نكرة غير مختصة بوجهٍ واعلم انه
لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند السيرا
في فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف
لان المعنى لا يساعد ذلك وح يكونان بمعنى
اول المدة قوله ومنها الذي ولدن اي

ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيهما لغات
غيرهما وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لَدْنُ
بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدِنْ بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدْنِ بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح
اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون
الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت
لان من لغاتها لَدْ الذى وضعه وضع الحروف
ثم حمل عليه اخواته وحكمها ان يجر بها على الاضافة
نحو المال لدى زيدٍ لكن نصبت العرب غدوة
بلدن خاصة تشبيها نونها بالتنوين من حيث
انه تثبت وتنزع الفرق بين عند ولدى
انه اذا قيل المال لدى زيدٍ لم يصدق الا
اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال
عندى صدق ذلك سواء كان المال حاضرا
عنده او غايبا قوله وقط للماضى المنفى
وعوض للمستقبل المنفى اى ومن الظروف

لدى ولدن

المبنية قطُّ بتشديد الطاء للزمان الماضى المنفى
على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان
المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق نحو لا افعله
عوض اى لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في
واختصا بالبناء من بين سائر الظروف لعدم ظهور
في فيهما فتضمنا في او لتضمنهما لام التعريف قوله
والظروف المضاف الى الجملة [illegible] يجوز
بنائه على الفتح اى يجوز بناء الظروف المضاف
الى الجملة على الفتح نحو قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين
والى اذ نحو قوله تعالى من خزى يومئذ لاكتسابها
البناء من المضاف اليه قيل المراد بالجملة هى
الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى
الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين
لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية
فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من
قوله الخ انه يجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب

المضاف الى المبني البناء منه قوله وكذلك
مثل وغير مع ما وان وان اى وكذلك يجوز
بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى ما نحو
قيامي مثل ما يقوم او الى ان نحو قيامي مثل ان
يقوم او الى ان نحو قيامي مثل انك يقوم لمشابهتهما
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما
ذكرهما ههنا وان لم يكونا من الظروف لكونهما
متشابهين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف
اليه قوله المعرفة ما وضع لشئ بعينه وانواعه
فقوله ما وضع لشئ شامل للنكرة وقوله
بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشئ بعينه
وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات
اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف
بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها معنى فقدمت المضمرات والمبهمات
والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى

مع ماص

المعرفة والنكرة صح

وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا
لم يتعرف المضاف من المضاف اليه اما المعرف بلام
التعريف فاللام فيه اما التعريف الجنس نحو اهلك
الناس الدينار والدرهم واما التعريف استغراق
الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا واما للعهد بان يكون منكورا ثم يعاد المنكور
معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا
في الذهن كقوله تعالى لك ادخل السوق
اذا كان السوق معهودة بينك وبين مخاطبك
واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب وقدمت
قوله والعلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد فقوله ما وضع لشئ بعينه شامل
لجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره
يخرج عنه سائر المعارف لكونها متناولا
غيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا
لغيره وهو زيد او عمرو اذا خوطبت وقوله بوضع

ع

واحد

ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد
اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا
غيره ولكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان
فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب
معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم
فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم
يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والتقدير
خلافه لا يقال نحن نختار انه موضوع لمخاطب
غير معين ويمنع كونه موضوعا لشيء غير معين
لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب
لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك
الشيء معين من حيث ذلك في كونه موضوعا
لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع
لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من غير
الرجال فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما
موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين
والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بالاتفاق

فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا
لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد
وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن
يخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار عروض
الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا
معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع
لشيء معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص
اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز
استعماله في شخص آخر غير الذي استعملته
اولا لكون مفهومه كليا او يقول في الجواب
المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل
لشيء بعينه غير جاز استعماله في شيء معناه العلم
ما استعمل في شيء آخر ولا يتوجه عليه الاشكال
واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون
ح معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جاز استعماله
في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر
ولا يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو المعين

لا يتناول غيره نفسه حتى تحرز عنه قوله واعرفها
المضمر المتكلم في المخاطب اى واعرف المعارف
المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه في المخاطب
لجوازه وقوع شركة ما في المضمر المتكلم الغايب
في الاعلام في المبهمات في ما الداخل عليه حرف التعريف
والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب
المضاف اليه وهو المشهور من مذهب صاحب
سيبويه وفيه اختلافا كثيرة وفايدة الخلاف
تظهر في الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع لشئ
لا بعينه فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل
فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول
الكل على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع
لكمية آحاد الاشياء اى اسماء العدد اسما وضعت
ليدل على كمية احادا عن قول القايل كم عندك
فلا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا
لكمية احاد الاشياء بجميع الاعداد لانه غير موضوع

لان الموصوف اخص من الصفة
او مساو لها فاو فيهما نفع موضوعا
فلا يكون اعرف من النكرة و مساويا

شيا اى المعدودات
الاثنان عدد لوقوعها
صح

لكمية احاد جميع الاشياء ولانه لا يمكن تقدير
جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لا يقتصر جميع
الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد
ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا يشكل
ح بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحدا
على سبيل البدل فيتناول اكمل واصول
الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة و
مائة والف ويتولد منها اعداد غير متناهية
الى حد تقف عنده والتولد اما بتثنية نحو مائتين
والفين واما بالجميع نحو عشرين والوف ومئات
واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب
نحو احد عشر على سبيل منع الخلق قوله بقول
واحد واثنان واحدة واثنتان ثنتان استعمال
هذه الاعداد اى بقول واحد واثنان للمذكر
وواحدة واثنتان ثنتان للمؤنث وهو جار على
القياس وبقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث
نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال

قوله

واثنتان صح

٤٢

وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور

وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر جمع هٰهنا

فيكون مؤنثاً فيلزم لحوق التاء بعدده

واذا لحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقاً بينهما

ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق

فاحتيج الى تاثيثه اولا واما قوله تعالى من

جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال

هي الحسنات او لانها اكتسبت التانيث من المضاف

اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب

وثلثة دواب اذا اريد المذكر ومن قال

ثلثة دواب اجرى على الاصل لان الدابة

في الاصل صفة على وزن فاعلة من دب يدب

وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء

من حيث انه لا يذكر الموصوف فيكون

التقدير ثلثة اشياء دواب وح يكون

المعدود مذكراً ومن قال ثلث دواب

حمل على الظاهر واجرى الدابة مجرى عرفة

واعلم ان المئات ثلثمائة واربعة تسعمائة لان الواحد

الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف

بين صيغتي الواحدين في المذكر والمؤنث فيلزم

مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعلين فعيل

بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان

الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعه

هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما

ح لدخول تاء التانيث عليها للمؤنث نحو امراة قتيلة

بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك

القول في مفعال ومفعيل ونحو كل ما يراد فيه المبالغة

باوضاع دخول تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية

لمن يروي الشعر كثيراً وفروقة وضحكة

لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار

اليه بقوله ولا مستوياً فيه مع المؤنث وهو

عطف على فعلى فعلاء اي وان لا يكون مستوياً

في اللفظ والخامس ان لا يكون بتاء التانيث

نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثاً ح واعلم

انه لا يحتاج الى ذكر هنا الشرط لاستغنائه عنه

بقوله مذكر يعقل فعسى ان يذكره هنا الدفع
وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير التذكير من جهة
المعنى فقط او للتاكيد والمبالغة قوله ويحذف
نونه بالاضافة اى ويحذف نون الجمع بسبب
الاضافة لما ذكر في المثنى قوله وقد شذ نحو
ارضين وسنين جواب عن سوال وهو ان يقال
ان الارض والسنة والاوزة والجرة واللغة
والثبة وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون
والسنون والجرون والاوزون واللغون
والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة وهو
كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشرط
المذكورة شروطا واجاب عنه المصنف بقوله
وقد شذ نحو ارضين وقد تكلف قوم في سنين ص
توجيهها وحاصله ان الواو والياء والنون
فيها ليست للاعراب بل هي عوض عن
تاء التانيث المقدرة كما في ارض او عن
عين الاعلال والادغام كما في سنة وجرة

وابن ادى وقال المحققون من علماء البصرة
ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها
النساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال
وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا
بينهما قوله احد عشر رجالا اثنا عشر احدى
عشرة اثنتا عشرة اى اذا جاوزت عشرة
قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر
واحدى عشرة واثنتا عشرة امراة الجزء الاول اماما
فقد جاء حال التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه
غيرت الواحد الى الاحد والواحدة الا الى الاحدى
تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المونث
وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس
المهجور يحمل على اخواتها لعلة نذكرة
في اخواتها قوله ثلثة عشر الى تسعة والى
آخره اى وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر
للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث
بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها

عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكير والتانيث
حال التركيب كمجيئه حال الافراد في تذكير المؤنث
وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع الى الاصل
لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع
التانيثين فيهما كالكلمة الواحدة وجب تانيثه
للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكو
لئلا يجتمع توالى اربع فتحات في كلمة واحدة
مع تركبها مع ما في اخره فتحة قوله عشرون
واخواتها فيهما اي تقول عشرون واخواتها
اي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث
نحو عشرون رجلا وامراة الى تسعين رجلا وامراة
قوله احد وعشرون احدى وعشرون اي
اذا عطفت العشرات اعني عشرين الى تسعين
على ما دون عشرة وهو من احد الى تسعة تستعمل
ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين
ولما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون

للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث قوله
ثم بالعطف على ما تقدم اي تاخذ آحادا من
واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغير وتعطف
عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون
رجلا واثنتان وعشرون امراة الى تسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وانما
لم يركب الآحاد مع العشرات في العشرين
واخواتها كما ركب الآحاد مع العشرة لان الواو
في الجمع والياء في عشرين واخواتها علامة
للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما
متعذر قوله مائة والف مائتان والفان
فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان
والف والفان والوف من غير تغيير نحو
مائة رجل ومائة امراة والف رجل
والف امراة قوله ثم بالعطف على ما تقدم
اي اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها
على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين

بلفظ ...

والآلاف

وتعطفه على ماية فتقول ماية وخمسة رجال
وماية وخمسون نسوة وهكذا تستعمل مادون
المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مايتين
ثم تستعمل مادون المائة على ما عرفت وتعطفه
على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى
الى الالف تستعمل مادون المائة على ما عرفت
ودون الميات على ما عرفت وتعطف المائة
على الالف ومادون المائة على المائة فتقول الف
وماية وواحد وعشرون رجلا والف ومائة
واحدى وعشرون امراة وعلم تجري هذه القاعدة
في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون
الاكثر معلوما قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء
اشارة الى مخالفته لاخواته لان آخر الاسم
الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة
عشر يبنى على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي
عشرة فانه معرب وثماني عشر مع كونه مبنيا
جاز فيها لغات الاخواته من المبنيات بجواز فتح

بائه قياسا على ساير المركبات واسكانها للتخفيف
وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على الياء وحذفها
مع فتح النون وهو شاذ قوله ومميزة الثلثة
الى العشرة مخفوض مجموع لما فرغ عن كيفية استعمال
الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات
فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد
اليه ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه
وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في
المعنى جمع شيء ليوافق العدد المعدود لكونه
اياه في المعنى انما ابتدا بمميز الثلثة لعدم مجي المميز
لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله الا في ثلثماية
الى تسعماية استثناء من قوله ومميز الثلثة
الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى وانما
استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة
الى الجمع في ثلثماية الى تسعماية لا لفظا ولا معنى
لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء
لعدد معين

لفظا ومعنى اي مجموع

وانما اشترط الجمع لفظا
او معنى [illegible]

من الجمع كذلك فلا يقال ثلث مئات ولا ثلث
مئين مع ان قياسها ذلك وكان القياس ان
يضاف الى المأتين ان اريد المذكر العاقل
والى مئات ان اريد غير المذكر العاقل واما احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه
فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر
الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف لغير اللام
والاضافة فهو في تقدير الثبوت وثبوته وتمامه
يشبه نون الجمع في عشرين واخواتها واما افراده
فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع
قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه
مخفوض مفرد اي مميز المائة والالف ومميز
تثنية المائة فلا يقال ثلث والالف ومميز
جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد لحصول
الغرض به واما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما
لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مئات
الى تسع مائة بخلاف التثنية فانه يقال

ولا شيء من الجمع كذلك فلا يقال ثلث مئات
مائتا رجل قوله واذا كان المعدود
مؤنثا ومذكر اللفظ او بالعكس فوجهان اي اذا
كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا
فلك وجهان اي جاز لك تذكير المعدود وتانيثه
كالشخص المطلق على المرأة فانه جاز ان يقال
ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص
مراعاة للمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود
مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان
تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ
كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث
انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين
اولى عنده من مراعاة المعنى قوله ولا
تميز واحد واثنان اي لا يستعمل الواحد
والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ
معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد
ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه

لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء
بالجمع الذى هو المعدود لعدم دلالته على
التعيين ولا بالعدد مع الجمع لعدم تعين المعدود
فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اى المميز
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد
قوله وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار
تصييره الثانى الى العاشر والعاشرة لا غير
اى وتقول للواحد من الشئ الذى فيه تعدد
وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد عددا
اقل من الذى اشتق منه ذلك الواحد مثل
ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر
والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة
وانما ابتداء بالثانى لانه لا عدد اقل من
الواحد حتى يجعله واحدا كقوله تعالى ما يكون
من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اى الا هو مصير
للثلثة اربعة واما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى
لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير

واحدم

وهو فى غاية السماجة قوله المؤنث ما لحق
آخره الف وتاء اى جمع المؤنث الصحيح على
تقدير حذف المضاف اسم لحق آخره الف وتاء نحو
قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء
لان تاء التانيث زايدة ليست من نفس الكلمة
قوله وشرطه ان كان صفة الى آخره اى
الاسم المؤنث الذى يراد جمعه هذا الجمع اما
صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون
له مذكر او لا يكون له مذكر فان كان له مذكر
فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ومن ثم لم يجز
جمع مثل حمراء وسكرى وفعول بمعنى فاعل
وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل
هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون
وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
عن حرف التانيث نحو حائض وطامث
اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم

ونام

على البنية

بحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار
الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبرنا الثبوت
قيل حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث
واذا اعتبرنا الحدوث قيل حايضة وطامثة
وجمع على حايضات وطامثات وان كان
اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اى
من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط
نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع
بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء
مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات

بحث جمع التكسير

قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال
وافراس اى جمع التكسير هو جمع تغير بناء واحده
تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس
او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان
فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد وان
الهجان مفردا كحمار وجمعا كرجال قوله جمع
القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة هذا

اما حقيقي واما لفظي والحقيقي ما بازائه ذكر
من الحيوان كالمراءة بازائها الرجل والناقة بازائها
الجمل والمونث اللفظي بخلاف المونث الحقيقي
وهو المونث الذى لا يكون بازائه ذكر من
الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث
نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل عوض عضو
زوج الا نادرا ومن المونث اللفظي المضاف
الى المونث والمضاف جزء منه كقوله تعالى
فالتقطه بعض السيارة ونحو اعجبني شعر
هند وكلا او فعله نحو اعجبتني مشي هند
او صفته نحو اعجبتني حسن هند ولا يجوز
ان تقول جاءتني غلام هند لان الغلام
ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها والذى
يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة او الاشارة
كقوله تعالى هذه النار التى كنتم بها تكذبون
وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس
نحلها ولحوق علامة التانيث فعله

كقوله تعالى والتفت الساق بالساق ووجود
علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا وغير ذلك
واعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به في
باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي
ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا
او لم يوجد فلم يتناول المونث الحقيقي وجعله
في باب ما لا ينصرف مقابل المونث المعنوي سواء
كان حقيقيا او لم يكن قوله واذا اسند اليه
الفعل فبالتاء اي اذا اسند الى المونث الحقيقي
او الى الضمير المونث اللفظي الفعل يجب الحاق
التاء الفعل الكلم الا اذا فصل بين الفعل والمونث
الحقيقي جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سمي
امراة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امراة
وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء والذي
مبتدا يدل على ان المراد من الضمير في قوله
واذا اسند اليه المونث الذي ذكرنا
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيا

الاصادم

نعم في اخره ياء مقدرة في هذا الجمع الاعرابي على
ترابانه مقصور قاض قوله وان كان مقصورا
اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما
مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف وبقي ما قبلها
مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله
جاءني مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي
ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره
قوله وشرطه اعلم انه لو قال مثل المصطفون
لكان لما ذكرنا قوله وشرطه ان كان
اسما فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي
يراد جمعه بهذا الجمع اما اسم واما صفة فان
كان اسما فشرطه صحة هذا الجمع منه امور
ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي
الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه

اولى

الثلثة كالعيق او اثنات منها كالمراة او واحد
منها نحو اعوج علما لم يجمع هذا الجمع وان كان
صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور احدها
ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثانى ان لا
يكون افعل الذى مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء
فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة
جمع افعل التفضيل بهذا الجمع نحو الافضلين ولا
يشكل باجمع جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا
فى الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل
فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر فعلى والثالث
ان لا يكون فعلان الذى ليس مؤنثه فعلى والثانى
يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون فى جمع ندمان
واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف
على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوى فيه المذكر
والمونث نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى
فاعل لانه لو جمعه هذا الجمع لقيل جريحون
فى المذكر وجريحات فى المؤنث فيلزم الاختلاف

~~وابن ابى ... وقال المحققون من علماء البصرة~~
~~عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها~~ فانه
يوجد لها فعل مشتق من هذا المعنى نحو ثلثت العدد [illegible]
الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة
قوله وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار تصييره
اى وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله عطف
اى باعتبار انه واحد من المذكور من المتعدد
متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول
والثانى للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى
العاشر والعاشرة تقول اول ثلثة خامس
خمسة وعاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل
الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد
بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير
لفظ الاثنين الى الثانى ولم يجز نصب ما بعد
الثانى الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد
من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز
نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير

قوله في الحادي عشر والحادية عشرة اى اذا جاوزت
العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر
بتذكير الجزئين لانه اسم لمذكر بخلاف ثلثة عشرة
رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين
ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول
الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث
قوله ومن ثم قيل اى في الاول ثالث اثنين اى
من اجل انه يقال الثاني والثالث بالاعتبارين
قيل بالاعتبار الاول اى باعتبار تصييره ثالث
اثنين اى اضيف الى ما هو اقل من العدد الذي
اشتق منه بواحد ليمكن ان يصيّره مثل المشتق
منه ومعنى ثالث اثنين مصيّر الاثنين
ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل بالاعتبار
الثاني اى باعتبار حالة ثالث ثلثة اى اضيف
الى عدد مساوٍ للعدد الذي اشتق منه ليكون له
معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث
عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة على

ونقول

وله معنى وهو الاضافة بالثانية قوله حادي
عشر الى احد عشر على خاصة اى وتقول حادي
عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار
الثاني لصحة المعنى ولا تقل بالاعتبار الاول لعدم
فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا
المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة قوله وان
شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة
عشر اى وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة
اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول
استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول
الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول
لعدم موجب البناء وهو التركيب ويبني
الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء
فيهما قوله المذكر والمؤنث المؤنث
ما فيه علامة التانيث الى اخره اى عرف
المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير
عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة

الاعلام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث
لفظا كضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو
التاء في ارض نحو قدها في التصغير نحو اريضة
والمذكر بخلاف المؤنث اى المذكر اسم ليس
فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
قوله وعلامة التانيث التاء والالف
مقصورة او ممدودة اى وعلامة التانيث
التى يلحق الاسم المؤنث ثلاثة وهى التاء
والالف المقصورة والالف الممدودة وقد
مر امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث
لانها مطلوبية تعريفها معرفتها ولانها كانت
ماخوذة في تعريف المؤنث وابنية المقصورة
فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى وفعلى
كسكرى وفعلى كذفرى والثلثة الاولى مختصة
بالتانيث بخلاف الاخرين وابنية الممدودة
فعلاء كصحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء
وعاشوراء وغير ذلك قوله وحقيقي ولفظي

كما ان للفظة معان مختلفة كالعين فالناظر فيه يشكك هل هو متواطئ
او مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم وان كان الثاني اي وان
كان المعنى كثيرا انفك فاما ان يتخلل بين المعاني نقل بان كان موضوعا هذا
لمعنى اولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى اخر لمناسبة بينهما او لم
يتخلل فان لم يتخلل النقل بل كان وضعه لتلك المعاني على السوية
اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى
من غير نظر الى المعنى الاول فهو المشترك لاشتراكه بين
تلك المعاني كالعين فانها موضوعة للباصرة والماء والذهب
والركبة على السواء وان تخلل بين تلك المعاني ~~كالعين فانها~~
~~موضوعة للباصرة والماء والذهب~~ نقل فاما ان يترك
استعماله في المعنى الاول اولا فان ترك يسمى لفظا منقولا
لنقله من المعنى الاول والناقل اما الشرع فيكون منقولا شرعيا يسمى
كالصلوة والصوم فانهما في الاصل للدعاء ومطلق الامساك
ثم نقلهما الشارع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوص

مع القرينة واما غير الشرع وهو اما العرف العام فهو المنقول العرفي
كالدابة فانها في اصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم نقله العرف
العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير او العرف
الخاص ويسمى منقولا اصطلاحيا كاصطلاح النحاة والنظار اما اصطلاحاة
كالفعل فانه كان موضوعا لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب
والضرب ثم نقله النحوي الى كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلثة واما اصطلاح النظار فكالدوران فانه
للحركة في الفلك ثم نقله المتكلم الى ترتب الاثر على ما له
صلوح العلية وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل في المعنى
الاول ايضا يسمى حقيقة ان استعمل في موضوعه الاول المنقول اليه كالاسد
فانه وضع اولا للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة
بينهما وهي الشجاعة فاستعماله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني
بطريق المجاز اما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر اي ثبت او من
حقيقة اذا كنت فيه على يقين واذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه

على وجه

كاصطلاحات للخاصة في الاصل

الناظر

عند ومجازا ان استعمل في الثاني وهو المنقول اليه

الاصلي

الاصلي فهو يسمى مثبت في مقامه معلوم الدلالة واما المجاز فلانه
من جاز الشيء يجوزه اذا تعداه واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي
فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصلي قال وكل لفظ فهو بالنسبة
الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان
اختلفا فيه اقول لما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه
وبالنظر الى نفس معناه وهذا التقسيم للفظ بالقياس الى نفسه
وبالنظر الى نفس معناه الى جزء من الالفاظ لفظا للفظ او نسبته
الى لفظ آخر فلا يخلو اما ان يتوافقا في المعنى اي يكون معناهما
واحدا او يختلفا في المعنى اي يكون لاحدهما معنى وللآخر
معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان
مترادفان اختلف في الترادف الذي هو ركوب احد خلف
آخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين
كالليث والاسد وان كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان
متباينان لان المباينة المفارقة وحتى اختلف المعنى لم يكن

يكون متفقا

او مختلفا

المعنى

هو كوكب واحد فيتحقق المقارنة بين اللفظين المفردين من المركبين

كالانسان والفرس ومن الناس من ظن ان مثل الناطق والفصيح

ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقهما على ذات واحدة

فهو فاسد لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات

نعم الاتحاد في المفهوم للذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون

عليه م

العكس قال واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت

عليه واما غير تام والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر

والقضية وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة

اولية وضعية فمن التام المحتمل فهو مع الاستعلاء امر كقولنا

اضرب انت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس

وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه الاستفهام والتمني والترجي

والقسم والنداء والتعجب واما غير التام فهو اما تقييدي كالحيوان

الناطق واما غير تقييدي كالمركب من اسم واداة او من كلمة واداة

اقول لما فرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب وهو اما تام او غير تام

عن

واقسامه

لانه لما ان

ان

لانه اما ان يصح السكوت عليه اي يفيد المخاطب فائدة تامة لا يستتبع للفظ — ولا يكون م

آخر ينتظره المخاطب كما اذا قيل زيد فيبقى المخاطب منتظرا لان يقال

قائم او قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكوت عليه — ان لا م

فان صح السكوت عليه فهو المركب التام والا فهو المركب الغير التام والا — عليه م

فالمركب ان ناقص وغير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب

وهو الخبر او لا يحتمل وهو الانشاء فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا للواقع

او لا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا لم يحتمل — يحتمل

الصدق فلا يكون الخبر داخلا في الحد فقد يجاب عنه بان المراد بالواو

الواصلة والفاصلة بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب

فجميع الاخبار داخلة في الحد وهذا غير مرضي لان الاحتمال لا معنى له

بل يجب ان يقال اما صدق واما كذب والحق في الجواب ان المراد

منه احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا شك ان قولنا

السماء فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ فلم نعتبر الخارج احتمل

عند العقل الكذب وقولنا اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق

وكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب م

بمجرد النظر الى مفهومه فى اصل التقسيم ان المركب التام ان احتمل الصدق
والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والا فهو الانشاء وهو اما ان يدل على طلب
الفعل دلالة وضعية فاما ان يقارن الاستعلاء او يقارن التساوي او يقارن
الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان قارن التساوي فهو
التماس وان قارن الخضوع فهو سوال ودعاء وانما قيد الدلالة بالوضع
احترازا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل فان نحو كتب عليكم الصلوة
او الطلب منك الفعل دال على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب
الفعل بل الاخبار عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل
لان تنبيه ~~[illegible]~~ فهو تنبيه على ما في ضمير المتكلم ويندرج الاستفهام
فيه التمني والترجي والقسم والنداء ولا احد ان يقول الاستفهام م
فلانه لا يليق جعله من التنبيه لانه استعلام ما في ضمير المخاطب طلب
انه لا التنبيه على ما في ضمير المتكلم واما النهي فلعدم دخوله تحت الامر لانه دال
على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المص ادرج الاستفهام
تحت التنبيه ولم يعتبر المناسبة اللغوية والنهي تحت الامر بناء على ان

او لا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فهو

والتمني خارجان عن القسمة الا الاستفهام م

الترک

الترك هو كف النفس لا عدم الفعل عما من شانه ان يكون فاعلا
ولو اوردنا ايراده في القسمة قلنا الانشاء اما ان لا يدل على شيء
بالوضع وهو التنبيه او يدل ولا يخ اما ان يكون مع الاستعلاء
وهو امر ان كان المطلوب الترك اي عدم الفعل او يكون مع
لعم كان المطلوب الفعل وهو نهي م
التساوي وهو التماس او مع الخضوع فهو سوال واما المركب
الغير التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قيدا للاول فهو تقييدي كالحيوان الناطق والا
فالمركب مع اسم واداة او كلمة واداة قال الفصل الكون وهو غير التقييدي م
الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع
نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع واللفظ
الدال عليهما يسمى كليا وجزئيا بالعرض اقول المعاني هي
الصور الذهنية من حيث انه وضع بازائها الالفاظ فان عبر
عنها بالفاظ مفردة فهي المعاني المفردة والا فالمركبة والكلام
ههنا انما في المعاني المفردة كما ستعرف وكل مفهوم وهو الحاصل

طلب م

اما ان يكون للطلب الفهم فهو الاستعلام او غيره م

في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس تصوره اي
من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي من اشتراكه
بين كثيرين وصدقه عليها او لا يكون فان منع نفس تصوره عن
الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان فان الهوية اذا حصل
اي المشار اليه المخصوص
مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على امور
متعددة وان لم يمنع الشركة فيه من حيث انه متصور فهو الكلي كا
الانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع عن صدقه على
كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو والا
لكان للمعنى معنى وانما قيد بنفس التصور لان من الكليات
ما يمنع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة
فيه ممتنعة بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه
لم يمنع عن صدقه على كثيرين فان مجرد تصوره لو كان مانعا عن الشركة
لم تفتقر في اثبات الوحدانية الى دليل الخارجي وكالكليات

مفهوم ح

حينئذ ح

الفرضية

الفرضية مثل اللاشيء واللاامكان واللاموجود فانها يمتنع ان يصدق
على شيء من الاشياء في الخارج لكن بالنظر الى مجرد تصورها ومن
ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل
من افراده ما يمتنع ان يصدق عليه في الخارج اذا لم يمتنع العقل
عن صدقه عليه بمجرد تصوره فلو لم يعتبر نفس التصور في تعريف الكلي
والجزئي لدخل تلك الكليات في تعريف الجزئيات فلا يكون مانعا و
جامعا وبيان القسمة بالكلي والجزئي ان الكلي جزء للجزئي غالبا
كالانسان فانه جزء لزيد وكالحيوان فانه جزء للانسان والجسم
فانه جزء الحيوان فيكون الجزئي ذلك الشيء منسوبا الى الكل والمنسوب
الى الكل كلي وكذا جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكلي فيكون منسوبا
الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما
تعتبران بالذات في المعاني واما في الالفاظ فقد تسمى كلية وجزئية
بالعرض تسمية الدال باسم المدلول قال الكلي اما ان يكون تمام ماهية

خرج من تعريف الكلي فلا يكون ح

كلا وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ح

ماتحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع

الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب

الشركة والخصوصية معا كالانسان او غير متعدد الاشخاص وهو المقول

في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول

على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو قوله انك قد عرفت ان

الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتناص المجهولات التصورية

وهي لا تتعلق بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم

انضباطها فلهذا صار نظر المنطقي مقصورا على بيان الكليات وضبط

اقسامها فالكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون نفس

ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا والخارج عرضيا

وربما يقال الذاتي على ما ليس بخارج عنها والاول اي الكلي الذي

يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات وهو النوع كالانسان فانه نفس

ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم من الجزئيات وهي لا تزيد على الانسان

الا بعوارض

غير صحيح جدا

معا

في جواب ما هو

انضباطها

الا بعوارض مشخصة خارجة عنها بها يمتاز شخص عن شخص آخر فهو

النوع الحقيقي اما ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج او لا يكون

فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب

ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا لان السؤال بما هو عن الشيء

انما يطلب به تمام ماهيته وحقيقته فان كان السؤال سؤالا عن شيء

واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين الشيئين

او الاشياء في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها المشتركة وتمام ماهية

الاشياء انما يكون تمام الماهية المشتركة بينها ولما كان النوع

المتعدد الاشخاص كالانسان يكون هو تمام ماهية كل واحد من

افراده فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب الانسان

لانه تمام الماهية المختصة به واذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الجواب

الانسان ايضا لانه كمال ماهيتهما المشتركة بينهما فلا جرم

يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية والشركة معا

وان لم يكن متعدد الاشخاص كان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية

الاشخاص بل يصح نوعه في شخص واحد كالشمس

المخصصة لان السايل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الا تمام ماهيته

المختصة به فلا فرد آخر له في الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك

الشخص في السؤال حتى يجاب في الجواب عن تمام الماهية المشتركة واذ

قد عرفت ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على

كثيرين متفقين في جواب ما هو فهو كلي مقول على واحد وكثيرين متفقين

بالحقايق في جواب ما هو فالكلي جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل

في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وعلى كثيرين ليدخل في الحد النوع

المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقايق ليخرج الجنس فانه

مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق وقولنا في جواب ما هو ليخرج الثلثة

الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا تقال في جواب

ما هو وههنا نظر وهو ان احد الامرين لازم وهو اما اشتمال التعريف

على امر مستدرك واما ان لا يكون التعريف جامعا لان المراد بالكثيرين

ان كان مطلقا سواء كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا فيلزم

ان يكون قوله المقول على واحد زايدا حشوا لان النوع الغير المتعدد

الاشخاص

المطلوب

او على كثيرين

وان لم يتعدد اشخاصه كان مقولا على واحد في جواب ما هو

في الخارج وقولنا

الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان

كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف

الانواع التي لا وجود لها في الخارج اصلا كالعنقا فلا يكون جامعا والصواب

ان يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكلي ايضا فان المقول

على كثيرين مغني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقايق

في جواب ما هو حتى يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة

والخصوصية معا والمصنف اعتبر النوع في قوله في جواب ما هو بحسب

الخارج فسمه الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية معا والى ما يقال بحسب

الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن من وجهين اما اولا فلان

نظر الفن عام يشمل المواد كلها فالتخصيص بالنوع الخارجي

ينافيه واما ثانيا فلان المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة

عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود وقد جعله قسما من اقسام النوع

وهو فاسد قال وان كان الثاني فان تمام الجزء المشترك بينها وبين

نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنسا

يقتضي

المنطقية

العقل

كان

ورسموه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو

اقول الكلي الذي هو جزء الماهية منحصر في جنس الماهية وفصلها

لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر او لا يكون

والمراد بتمام الجزء المشترك الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما

اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما يكون

اما نفس ذلك الجزء او جزء منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين

الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او

جزء منه كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة

فجزء مشترك بين الانسان والفرس وهو منتقض بالبسيط [illegible]

رشاده وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول جزء

الماهية ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فهو الجنس

والا فهو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك

بينها وبين النوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة

لانه اذا سئل عن الماهية والمشتركة بينهما هو ذلك الجزء كان يكون

وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية

بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس صح

ان يكون صح

فكل منها وان كان

مقولا

مقولا في الجواب لان المطلوب تمام الماهية المختصة اذ هو ما تركب

الشيء عنه وعن غيره فلذلك الجزء انما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب

الشركة فقط ولا نعني بالجنس الا هذا كالحيوان فانه كمال الجزء

المشترك بين الماهية الانسان وبين نوع آخر كالفرس مثلا

حتى اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان

وان افراد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب لان تمام ماهية

الانسان [illegible] الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسموه بانه كلي

مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فلفظ الكلي

مستدرك والمقول على كثيرين مختلفين جنس للخمسة ويخرج

بالكثيرين الجزئي لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وبقولنا

مختلفين بالحقائق النوع وفي الجواب ما هو الكليات البواقي اعني الفصل

والخاصة والعرض العام وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية

وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن البعض الآخر

ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم النامي [illegible]

والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة

ليخرج النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق

ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس اعول القوم
قد رتبوا الكليات حتى يتهيأ لهم التمثيل بها تسهيلا على المتعلم المبتدي
فوضعوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق
ثم الجوهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس له لانه تمام
الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم النامي
جنس الانسان والنبات ~~لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان~~
والنبات حتى اذا سئل عنهما بما هما كان الجواب الجسم النامي وكذا
الجسم المطلق جنس له لانه تمام الجزء الماهية المشتركة وبين العقل
فقد ظهر انه يجوز ان يكون لماهية واحدة اجناس مختلفة بعضها
فوق بعض واذا انتقش هذا الكلام على صحيفة الخاطر فنقول الجنس
اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع مشا
ركاتها فيه فهو القريب كالحيوان فانه الجواب عن السؤال
عن الانسان والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع الا

لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان

بينه وبين الجوهر مثلا كذلك الجوهر جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بينهما

نواع

المشاركة

نواع المشتركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض مشاركاتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن البعض
الآخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك
الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية لا
المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية الحيوان
فيكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم
النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر و
ثلثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان
والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان
بعيدا بثلث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم النامي والجسم
اجوبة ثلثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكلما يزيد البعد يزيد
عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواحد
لان الجنس القريب جواب ولكل مرتبة من البعد جواب آخر فال
وان لم يكن تمام جزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا

او يكون — وكذلك بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية
وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع
لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه — الى
فيكون فصل جنس وكيف كان تتميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس كفا
و الوجود فكان فصلا منه اقول هذا بيان للشق الثاني من الترديد
وهو ان جزء الماهية ذلك النوع ان لم يكن تمام المشترك بينها
وبين نوع ما يكون فصلا وذلك لان احد الامرين لازم على — آخر
ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون مشتركا بين الماهية
ونوع آخر او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له وايا ما كان — اصلا
يكون فصلا اما لزوم احد الامرين فلان الجزء ان لم يكن تمام
~~المشترك مساويا له وايا ما كان يكون فصلا اما لزوم احد الامرين~~
~~فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك~~ فاما ان لا يكون مشتركا اصلا
وهو الامر الاول او يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه
فذلك البعض اما ان يكون مباينا لتمام المشترك او اخص منه او

اعم منه

اعم منه او مساويا له لا جائز ان يكون مباينا له لان الكلام في الاجزاء — لتمام المشترك
المحمولة ومن المحال ان يكون المحمول على الشيء مباينا له ولا اخص
لوجود الاعم بدون الاخص فيلزم وجود الكل بدون ذلك الجزء
وانه محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية ونوع
آخر لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر بدون
تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتركا بين الماهية
وذلك النوع الذي هو بازاء تمام المشترك لوجوده فيهما فاما ان
يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لان المقدر ان الجزء ليس
تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من الانواع واما ان لا يكون
تمام المشترك بل بعض منه فيكون للماهية تماما المشترك احدهما
تمام المشترك بين الماهية والنوع الذي بازائها والثاني تمام المشترك
بينها وبين النوع الثاني الذي بازاء تمام المشترك الاول وح لو كان
بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعم منه لكان موجودا
في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركا بين الماهية وذلك

بين النوع الثالث الذي بازائها تمام المشترك

النوع الثالث الذي بإزاء تمام المشترك الثاني وليس [illegible] تمام المشترك
بينهما بل بعضه فيحصل تمام المشترك الثالث وهلم جرا فاما ان يذهب
تمام المشتركات الى غير النهاية او ينتهي الى بعض تمام المشترك مساوله
والاول محال والا لتركبت الماهية من اجزاء غير متناهية فقوله والا تسلسل
ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتب امور غير متناهية ولم يلزم
من الدليل ترتب اجزاء غير متناهية وانما يلزم لو كان تمام المشترك
الثالث جزء من تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله اراد بالتسلسل
وجود امور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذا بطلت
الاقسام الثلثة تعين ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو
الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير كل واحد من الامرين فلانه
ان لم يكن مشتركا اصلا يكون مختصا بها فيكون مميزا للماهية عن غيرها
وان كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصلا لتمام المشترك
لاختصاصه به وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلا
للماهية لانه لما ميز الجنس عن سائر اغياره وجميع اغيار الجنس بعض

الماهية م

من الدليل م

اغيار الماهية

اغيار الماهية فيكون فصلا للماهية لانه مميز الماهية عن بعض اغيار
بل ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية في الجملة والى هذا اشار
بقوله وكيف كان اي سواء لم يكن الجزء مشتركا اصلا او يكون
بعضا من تمام المشترك مساويا له فهو مميز الماهية عن مشاركها
في جنس او وجود فيكون فصلا وانما قال في جنس او وجود لان
اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك
يكون مميزا في الجملة وما كان مميزا للماهية وهو الفصل واما انه
يكون مميزا عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل
يجب ان يكون لها جنس فلا يلزم فان الماهية ان كان
لها جنس كان فصلها مميزا لها عن المشاركات الجنسية وان لم
يكن لها جنس فلا اقل ان يكون لها مشاركات في الوجود
والشيئية فح يكون فصلها مميزا لها عنها ويمكن اختصار الدليل
بحذف النوع الرابع بان يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركا
بين تمام المشترك وبين نوع اخر فيكون فصلا له فيكون فصلا للماهية

الجزئية

ذاتي م

من الدليل م

يكون مختصا بتمام المشترك

قال وركوه بانه كلي يحمل على الشي في جواب اي شي هو في جوهره فعلى هذا
لو تركبت حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان
كل منهما فصلا لها لانه يميزها عن مشاركاتها في الوجود اقول وركوه
الفصل بانه كلي يحمل على الشي في جواب اي شي هو في جوهره كالناطق
وان كان مشتركا بينهما لم يكن تمام المشترك بين الماهية وذلك
النوع فيكون بعضا من تمام المشترك بينهما وهكذا الا انه قال حصر
جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر
الحساس مثلا جزء الماهية الانسان مع انه ليس الجنس والا فصل
لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وبهذا او عد
ناه في صدر البحث ~~قال ويسمى بالكلي يحمل على الشي في جوابه بانه كلي~~
~~اي شي هو في جوهره~~ كالناطق والحساس فانه اذا سئل عن الانسان
او عن زيد باي شي هو في جوهره فالجواب انه حساس او
ناطق لان السوال باي شي هو انما يطلب به ما يميز الشي في الجملة وكلما
يميزه في الجملة يصلح للجواب ثم ان طلب المميز الجوهري يكون
الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضي يكون الجواب بالخاصه
فالكلي جنس يشمل ساير الكليات وبقولنا يحمل على الشي
في جواب اي شي هو والعرض العام لان النوع والجنس يقعان
لان في جواب ماهو لا في جواب اي شي هو والعرض العام
لا يقال

يخرج النوع والجنس

لا يقال في الجواب اصلا وبقولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها وان
كانت مميزة للشي لكن لا في جوهره وذاته فان قلت السوال
باي شي هو ان طلب مميز الشي عن جميع الاغيار فلا يكون
مثل الحساس فصل الانسان لانه لا يميزه عن جميع الاغيار او عن
بعضها فالجنس مميز الشي عن بعضها فيجب ان يكون صالحا
للجواب ولا يخرج عن الحد فنقول لا يكتفي في جواب اي
شي في جوهره بالتميز في الجملة بل لا بد معه من ان لا يكون تمام
المشترك بين الشي ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف
ولما كان محصله ان الفصل كلي ذاتي لا يكون مقولا في جواب
ماهو ويكون مميزا للشي في الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب
من امرين متساويين او امور متساوية كماهية الجنس العالي
او الفصل الاخير لكان كل منها فصلا لها لانه تميز الماهية تميزا
جوهريا واعلم ان قدماء المنطقيين زعموا ان كل ماهية لها فصل
وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء

وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار

حد الفصل بانه كل مقول على شيء في جواب اي شيء هو في جوهره
من جنسه واذ لم تثبت حد البرهان على ذلك حتى المصنف على ضعفه بالمشاركة
في الوجود اولا بايراد هذا الاحتمال ثانيا قال الفصل المميز للنوع
عن مشاركه في الجنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه
عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان اقول الفصل اما مميز عن
المشارك الجنسي فهو اما قريب او بعيد لانه ان ميزه عن المشاركات
في الجنس القريب فهو فصل قريب كالناطق للانسان فانه ميزه عن
مشاركاته في الحيوان وان ميزه عن مشاركاته في الجنس
البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان فانه يميزه عن
مشاركته في الجسم النامي وانما اعتبر القرب والبعد في المميز عن مشاركه
الجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس محقق الوجود
بل هو مبني على احتمال مذكور ربما يمكن ان يستدل على بطلانه
ويقال لو تركبت ماهية حقيقية من امرين متساويين فاما ان لا
يحتاج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر اليه فيقال

ان يميزه عنه في جنس قريب
او عن المشارك الوجودي فان كان مميزا عن المشارك الجنسي
جنس
الفصل
بان
احدهما الى الآخر ويحتاج
ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية المركبة
الى البعض او يحتاج فان احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور
والا يلزم الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فلا يحتاج

لو تركب جنس عال كالجوهر مثلا من امرين متساويين فاحدهما
ان كان عرضا تقوم الجوهر بالعرض وهو محال وان كان جوهرا
فاما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون الكل نفس جزئه وهو محال
او داخلا فيه وايضا محال لامتناع تركب الشيء من نفسه وغيره او خارجا
عنه فيكون عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون
العارض هو الجوهر الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا
وانه محال ولينظر في هذا المقام فانه من مطارح الاذكياء ومحال
واما ثالثا فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم والا فهو العرض
المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد يكون
لازما للماهية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه
كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة
واما غير بين وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط
كتساوي الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث وقد يقال البين
على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والاول اعم

يلزم
عن
بالحقيقة هو
الى
قد
الاعم

والعروض اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيئه كالشيب و

الشباب اقول الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية

وهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول اللازم

كالفردية للثلاثة والثاني العرض المفارق كالكاتب بالفعل للانسان

واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحبشي فانه لازم لوجوده وتشخصه

لا للماهية لان ماهية الانسان لو كان السواد لازما للانسان

لكان كل انسان اسود وليس كذلك واما لازم للماهية

كالزوجية للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع انفكاك

الزوجية عنها لا يقال هذا تقسيم للشيء الى نفسه والى غيره لان

اللازم على ما عرفه ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود اي

ما يمتنع انفكاكه عن الماهية لانا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا يمتنع

انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي لكن لا يلزم منه انه لا يمتنع

انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه يمتنع الانفكاك عن الماهية الموجودة

فهو يمتنع الانفكاك عن الماهية

في الجملة

العرض م

وقد سلم اما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية م

وهو لازم الوجود

غاية ما في الباب انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي م

في الجملة فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن

الماهية من حيث هي هي والثاني لازم الماهية والاول لازم الوجود فمورد

القسمة يتناول القسمين ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يرد

السؤال ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي

يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام

بمتساويين للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام جزم

بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بمتساويين واما اللازم

الغير البين فهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي

الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور

التساوي الزوايا للقائمتين لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث متساوي الزوايا

للقائمتين بل يحتاج الى وسط وههنا نظر وهو ان الوسط على ما فسره القوم ما

يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا مثلا اذا قلت العالم محدث لانه متغير حادث م

لانه متغير فالمقارن بقولنا لانه هو المتغير وسط وليس يلزم من عدم

افتقار اللزوم الى وسط انه يكفي فيه مجرد تصور اللازم والملزوم

من حيث انها موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية م

للمثلث ر

لجواز توقفه على شيء آخر من حدس او تجربة او حس او غير ذلك
فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية
في البين وغيره وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه
تصوره ككون الاثنين ضعفا للواحد فان من تصور الاثنين ادرك
انه ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لانه متى يكفي تصور الملزوم في
اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم وليس كلما يكفي التصوران
يكفي تصور الواحد والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل
وصفرة الوجل واما بطيء الزوال كالشيب والشباب وهذا التقسيم ليس
بحاصر لان العرض المفارق هو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء وما لا يمتنع
انفكاكه عن الشيء قد يدوم كحركات الافلاك فان كل واحد من
اللازم والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك
والا فهو العرض العام كالماشي وترسم الخاصة بانها كلية مقولة
على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فالكليات اذن خمسة نوع وجنس
وفصل وخاصة وعرض عام بانه كلي مقول على افراد حقيقة وغيرها قولا عرضيا
والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة وغيرها
اقول

او وجود قسم ثالث

الوجل

بالفعل
لا يلزم ان يكون
منفكا حتى ينحصر
في سريع الانفكاك
وبطيئه لجواز ان لا
يمتنع انفكاكه عن الشيء
ويدوم له

اقول الكلي الخارج عن الماهية سواء كان لازما او مفارقا اما خاصة
او عرض عام لانه ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك
فانه مختص بحقيقة الانسان وان لم يختص بها بل يعمها وغيرها
فهو العرض العام كالماشي فانه شامل للانسان وغيره وترسم
الخاصة بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا
فالكلية مستدركة على ما مر غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض
العام لانهما مقولان على الحقائق وقولنا عرضيا يخرج النوع والفصل
لان قولهما على تحتهما ذاتي لا عرضي ويرسم العرض العام بانه
كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا فقولنا وغيرها
يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا يقال الا على حقيقة
واحدة فقط وبقولنا قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي
وانما كان هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز ان يكون
لها ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات مساوية لها
فحيث لم يتحقق ذلك اطلق عليها الرسم وهذا بمعزل عن التحقيق

لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها اولا ثم وضعت اسما
ؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فيكون هي حدودا
على ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم فكان
المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم وفي تمثيل الكليات بالناطق
والضاحك والماشي لا بالنطق والضحك والمشي التي هي مباد
يها فائدة وهي ان المعتبر في حمل الكلي على جزئياته حمل المواطاة
وهو حمل هو هو لا حمل الاشتقاق وهو حمل هو ذو هو والنطق
الضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة فلا
يقال زيد نطق بل ذو نطق او ناطق واذ قد سمعت ما تلونا عليك
ظهر لك ان الكليات منحصر في خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة
وعرض عام لان الكلي اما ان يكون نفس ماهية ما تحته من
الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان نفس ماهية
ما تحته من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلا فيها فاما ان يكون
تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فهو الجنس او لا يكون فهو

من الرسم والحد

الفصل وان كان

الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة
والا فهو العرض العام واعلم ان المصنف قسم الكلي الخارج عنه اولا
الى اللازم والمفارق وقسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام
فيكون الخارج منقسما الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلي
سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة فلا يصح بعد ذلك فالكليات
اذن خمسة قال الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزئي
وهي خمسة الاول الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم
اللفظ كشريك الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد
كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالباري
تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا متناهيا
كالكواكب السبعة او غير متناه كالنفس الناطقة عند افلا قد عرفت
في اول الفصل الثاني ان الحاصل في العقل هو من حيث انه حاصل في العقل
ان لم يكن مانعا من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي وان كان مانعا
من اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي فمناط الكلية والجزئية انما

قوله

السيارة م

هو الوجود العقلي واما ان يكون الكلي ممتنع الوجود في الخارج او ممكن
الوجود في الخارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلي قد يكون
ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلي
وامكان وجوده لا تقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذا جرد العقل النظر اليه
احتمل عنده ان يكون ممتنع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود
فيه الاول كشريك الباري عز اسمه والثاني اما ان يكون موجودا في الخارج اولا
والثاني كالعنقاء والاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج بل يكون
منحصرا في فرد واحد فلا يخلو اما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد
في الخارج او يكون مع امكان غيره كالباري تعالى والثاني كا
لشمس وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون
افراده متناهية ... على مذهب بعض قال الشارح اذا قلنا
الحيوان مثلا انه كلي فهناك امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو وكونه
كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا طبعيا والثاني كليا منطقيا والثالث
عقليا والكلي الطبعي موجود في الخارج لانه جزء من الحيوان الموجود

نسخه

فالكلي اذا نسباه الى
الوجود الخارجي اما ان
يكون ممتنع الوجود في
الخارج او ممكن الوجود فيه
الا ممكن متعدد الافراد فيه
او غير متناهية والاول
كالكواكب السبعة السيارة
فانه كلي منحصر في الكواكب
السبعة السيارة والثاني
كالنفس الناطقة فان
افرادها غير متناهية

في الخارج

في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود موجود واما الكليان
الاخران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج عن المنطق
اقول اذا قلنا الحيوان مثلا كلي فهناك امور ثلثة الحيوان من حيث
هو هو ومفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان
الكلي وهو المجموع المركب منهما اي من الحيوان والكلي والتغاير بين
هذه المفهومات ظاهر فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم
من الاخر لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم
الكلي ما لا يمتنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه ومفهوم الحيوان
الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة ومنها يتبين
جواز تعقل احدهما مع الذهول عن الاخر فالاول يسمى كليا
طبيعيا لانه طبيعة من الطبايع او لانه موجود في الطبيعة اي
في الخارج والثاني كليا منطقيا لان المنطق انما يبحث عنه وقال
المصنف ان الكلي المنطقي كونه كليا فيه مساهلة اذ الكلية انما هي
مبتداء والثالث كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل وانما قال

الحيوان شيئا لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان
ولا بمفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهومات
الكليات حتى اذا قلنا الانسان نوع يحصل لنا نوع طبعي
ونوع منطقي ونوع عقلي وكذا في الجنس والفصل وغيرهما والكلي
الطبعي واما الكليات الاخران اي الكلي المنطقي والكلي
العقلي ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر في ذلك خارج
من الصناعة لانه من مسائل الحكمية الالهية الباحثة عن احوال
الموجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلي
الطبعي فلا وجه لايراده ههنا واحالتهما على علم آخر فالحق ان
الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه
الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم مطلق ان صدق احدهما
على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان
وبينهما عموم من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق
عليه الاخر كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء

منهما على شيء

فصل

موجود في الخارج لان
هذا الحيوان موجود
والحيوان جزء من الحيوان
الموجود وجزء الموجود
موجود فالحيوان موجود
وهو الكلي الطبيعي م

منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس فالنسبة
بين الكليات منحصرة في اربع التساوي والعموم والخصوص
المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلي
اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدقا على شيء او لم يصدقا
على شيء فان لم يصدقا على شيء اصلا فهما متباينان كالانسان
والفرس فانه لا يصدق الانسان على شيء اصلا من افراد
الفرس وبالعكس وان صدقا على شيء فلا يخلو اما ان يصدق
كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر او لا يصدق فان صدقا فهما متساويان
كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه
الناطق وبالعكس وان لم يصدقا فاما ان يصدق احدهما على كل
ما صدق عليه الآخر او لا فان صدق كان بينهما عموم وخصوص
مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الآخر اعم مطلقا والآخر اخص
مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان
انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه

ماه

عليه الانسان يصدق ه

من غير العكس

لما تصادقا بل كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه فانهما لا يصدقا على شيء وكلما
يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر كان هناك ثلث صور احديها ما
يجتمعان على الصدق والثانية ما يصدق فيه هذا دون ذاك
والثالثة ما يصدق فيه ذاك دون هذا كالحيوان
والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الاسود وبالعكس في
الجماد الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض فيكون كل واحد منهما
شاملا للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغيره والابيض شامل
وغير الحيوان فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه
وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه ثم رجع التباين الى سالبتين كليتين
من الطرفين والتساوي الى موجبتين كليتين والخصوص والعموم
المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف
الآخر ومن وجه الى سالبتين جزئيتين من الطرفين وموجبة جزئية
وانما اعتبر النسب بين الكليين لان المفهومين اما كليان او جزئيان
او كلي وجزئي والنسب الاربع لا يتحقق في القسمين الاخرين اما الجزئيان

فلا يكونان

فيهما م

على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض م

للحيوان م

وغيره م

فلا يكونان الا متباينين واما الجزئي والكلي فلان الجزئي
ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن
جزئيا له يكون مباينا له قال ونقيضا المتباينين متساويان
والا لصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق احد المتساويين
على ما يكذب عليه الآخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا
من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق
عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص
على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص
بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض
الاعم على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه
ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين عين
الاعم مطلقا ونقيض الاخص مطلقا مع التباين الكلي بين نقيض
الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان
جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا كاللاوجود واللاعدم لكان

فارتفع م

اخص م

نقيض الاعم فلا يستلزم لصدق
الاخص على كل ما يصدق عليه

بينهما تباين كلي وان صدق معا كاللاانسان واللافرس كان بينهما
تباين جزئي ضرورة صدق المتباينين مع نقيض الآخر فقط فتباين
الجزئي ثم ما متن اقول لما فرغ من بيان النسب بين العينين شرع
في النسب بين النقيضين فنقيضا المتساويين متساويان اي يصدق
كل من نقيضي المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر والا لكذب
احد النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر لكن ما يكذب
عليه احد النقيضين يصدق عليه عينه والا لكذب النقيضان فيصدق
عين احد المتساويين على بعض نقيض الآخر وهو يستلزم صدق احد
المتساويين بدون الآخر هذا خلف مثلا يجب ان يصدق كل
لاانسان لاناطق وكل لاناطق لاانسان والا لكان بعض الانسان
ليس بلاناطق فيكون بعض الانسان ناطقا فبعض الناطق
لاانسان وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص من نقيض
الاخص مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
الاعم وليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم
للحيوان

واحدم

لاحيوان

اما الاول

اما الاول فلانه لو لم يصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم
لصدق نقيضه بعض عين الاخص بدون الاعم وهو محال كما نقول يصدق كل لاحيوان
لاانسان والا لكان بعض اللاحيوان انسانا فبعض الانسان
لاحيوان وهذا خلف واما الثاني فلانه لو لم يصدق قولنا ليس كل
ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم لصدق نقيض الاعم
على كل ما يصدق عليه ما صدق عليه نقيض الاخص فيصدق الاخص على كل
الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل لاانسان لاحيوانا والا لكان
كل انسان لاحيوانا وينعكس الى كل حيوان انسان او نقول بعض
فقد ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض
الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون العينان متساويين هذا
خلف اذ نقول العام نحو صادق على بعض نقيض الاخص تحقيقا للعموم
فليس بعض نقيض الاخص بنقيض الاعم بل عينه وفي قوله لصدق نقيض
الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس مع جعل الدعوى
جزء من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامران اللذان بينهما عموم

عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص

فهو م

من وجه وليس بين نقيضيهما عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه
ما تحقق لان هذا العموم اي العموم من وجه متحقق بين عين الاعم و مطلقا
ونقيض الاخص وليس بين نقيضيهما عموم لا مطلقا ولا من وجه اما تحقق العموم
من وجه بينهما فلانهما يتصادقان في اخص آخر ويصدق الاعم بدون نقيض
الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الاعم كالحيوان واللا
انسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللاانسان
في الانسان واللاانسان يصدق بدون الحيوان في الجماد واما انه لا يكون
نقيضيهما عموم اصلا فللتباين الكلي بين نقيض الاعم وعين الاخص
لامتناع صدقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم اصلا وانما قيد
التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد
من المفهومين بدون الآخر في الجملة فرجع الى سالبتين جزئيتين كما ان
التباين الكلي الى المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فان
لم يتصادقا في صورة اصلا فهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه فلما
صدق التباين الجزئي فلا يكون بينهما عموم اصلا فان قلت الحكم
ان

بان الاعم

[illegible] والمتباينين الجزئي واما العموم من وجه [illegible]

على العموم من وجه وعلى التباين الكلي
بالمزوم من تحقق التباين الجزئي ٢

بان الاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا باطل
لان الحيوان اعم من الابيض من وجه وبين نقيضيهما عموم من وجه
فنقول المراد به ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع
الاشكال ونقول لو قال بين نقيضيهما عموم لافاد العموم في جميع
الصور لان الاحكام الموردة في هذا الفن انما هي كليات فاذا
قال ليس بين نقيضيهما عموم كان رفعا للايجاب الكلي فتحقق العموم
في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيض من الذين ٢
بينهما عموم من وجه بل تبين ~~مما ذكره النسبة بين~~ عدم النسبة
بالعموم وهو لصدد ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المباينة الجزئية لان
هذا القدر ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما اما ان يتصادقا
كاللاوجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق عليه اللاوجود يصدق
عليه اللاعدم وبالعكس واما ان ~~[illegible] على شيء كاللاانسان~~
ولا فرس الصادقين على الجماد ولا يتصادقا ما كان يتحقق التباين
الجزئي بينهما اما اذا لم يتصادقا على شيء واحد اصلا كان بينهما تباين

٢ ازم

العينين اذا كان كل واحد
منهما بحيث يصدق بدون الآخر
كان النقيضان ايضا كذلك
ولا نعني بالمباينة الجزئية الا هذا

معا كاللاانسان واللافرس
الصادقين على الجماد او لا يتصادقا

كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعا واما اذا صدقا على شيء كان بينهما تباين جزئي

جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر فيصدق
كل واحد من نقيضيهما بدون نقيض الآخر فالتباين الجزئي لازم
جزما وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج الى
ذكره اما الاول فلان قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد المتباينين
مع نقيض الآخر زايد لا طايل تحته اما الثاني فلانه وجب ان
يقول صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر لان التباين
الجزئي بين النقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق
واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من احد الشيئين مع نقيض [صدق م]
الآخر صدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر فترك لفظة
كل ولا بد فيه وانت تعلم ان الدعوى تثبت بمجرد المقدمة القائلة
كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصدق كل واحد [ح ٥]
من النقيضين بدون الآخر وهو المباينة الجزئية فباقي المقدمة
مستدركة قال الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى
بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخص تحت اعم ويسمى الجزئي الاضافي

وهو اعم

وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون
العكس اما الاول فلاندراج كل شخص تحت ماهية المعراة عن المشخصات
واما الثاني فلجواز كون الجزئي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك [الاضافي ۲]
اقول الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى حقيقيا لان
جزئيته بالنظر الى الماهية من المشتركة وبازائه الكلي الحقيقي و [الحقيقة ۲]
على كل اخص تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى
جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر وبازائه الكلي
الاضافي وهو الاعم من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر
لانه والكلي الاضافي متضايفان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص
ومعنى الكلي الاضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام
كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايفين لا يجوز
ان يذكر في تعريف الآخر والا لكان تعقله مع تعقله وايضا لفظة [قبل تعقله]
كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد ليس بجائز والاولى ان يقول
هو الاخص من شيء وهو اي الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي

فبعض كل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل
جزئي حقيقي فهو مندرج تحت الماهية المعراة عن المشخصات كما اذا جردنا
زيدا عن المشخصات التي بها صار شخصا معينا بقي الماهية الانسانية
وهي اعم منه فيكون كل جزئي حقيقي مندرجا تحت اعم فيكون جزئيا ا
ضافيا وهذا منقوض بواجب الوجود فانه تشخص ويمتنع ان يكون
له ماهية كلية والا فهو ان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان
يكون له ماهية تلك فهو امر واحد كليا وجزئيا وهو محال وان كان
تلك الماهية مع شيء آخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضا
للتشخص وهو محال لما تقرر ان تشخص الواجب الوجود عينه واما الثاني
فلجواز ان يكون الجزئي الاضافي كليا قال الخامس النوع كما يق
على ما ذكرناه الخ ويسمى النوع الحقيقي كذلك يقال على كل ماهية يقال الجنس
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا ويسمى النوع الاضافي
اقول النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو يقال له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة

الواحدة

كلي في الجزء اذا بينهما

لانه الاخص من شيء والاخص من شيء يجوز ان يكون كليا تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع ان يكون كليا ع

الواحدة في افراده كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا اي
بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال
عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الا
نسان والفرس فالجواب انه حيوان وبهذا المعنى يسمى نوعا اضافيا
لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية بمنزلة الجنس
ولا بد من ترك لفظ الكل كما سمعت وذكر الكلي لانه جنس الكليات
فلا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة
من الشيء والصور العقلية كليات فذكرها يغني عن ذكر الكلي
قلت الماهية ليس مفهومها مفهوم الكلي غاية ما في الباب
انه من لوازمها لكن دلالة الالتزام وقوله في جواب ما هو يخرج
الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى
غيرها في جواب ما هو اما تقييد القول بالاول فاعلم اولا ان سلسلة
الكليات انما ينتهي بالاشخاص وهو النوع المقيد بالتشخص

وفوقها الاصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالتركي
والرومي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس واذا حمل كليات مرتبة
على شيء واحد يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه فان
الحيوان انما يصدق على زيد وعلى الترك بواسطة حمل الانسان
عليهما وحمل الحيوان على الانسان اولي فقوله قولا اوليا احتراز عن
الصنف فانه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل
عن الترك والفرس بما هما كان الحيوان الجواب لكن قول
الجنس على الصنف ليس باول بل بواسطة حمل على النوع عليه فاعتبر
الاولية في القول عن الحد الصنف لانه لا يسمى نوعا اضافيا قال
ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع السافل كالانسان
ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي
وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي والمباين للكل وهو
النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له اقول اراد
ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي لان الانواع
الحقيقة

الحقيقة يستحيل ان يترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقه نوع آخر حقيقي
والا لكان النوع الحقيقي جنسا وانه محال واما الانواع الاضافية فقد تترتب
لجواز ان يكون نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم النامي
وهو نوع للجوهر فباعتبار ذلك صار لكل منه اربع لانه اما ان يكون اعم الانواع
او اخصها او اعم من بعض واخص من البعض او متباينا للكل والاول
وهو النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان
والانسان والثاني النوع السافل كالانسان فانه اخص من
ساير الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم
النامي واعم من الانسان كالجسم النامي فانه اخص واعم من
الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد
يقال في تمثيله انه كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل
تحته العقول العشرة وهي في حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون
اعم من نوع اذ ليس تحته نوع بل تحته الاشخاص ولا اخص
اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر جنس فعلى ذلك التقدير

فوقه نوع آخر اضافي كالانسان بان نوع اضافي ح

ان وهو نوع للجسم المطلق ح

من الجسم ح

فهو النوع ورُبما يقرر التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع اما ان
يكون فوقه نوع او لا يكون فوقه نوع ولا تحته او يكون فوقه نوع
ولا يكون تحته او يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع وذلك ظاهر

قال ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العاليا كالجوهر في
مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان
ومثال المتوسط فيها الجسم النامي والجسم ومثال المفرد كالعقل ان
قلنا ان الجوهر ليس بجنس منه اقول كما ان النوع الاضافي فيه تترتب
متنازلة كذلك الاجناس ايضا قد تترتب متصاعدة حتى يكون جنس
فوقه جنس وكما ان مراتب الانواع اربعة فكذلك مراتب الاجناس
ايضا تلك الاربع لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجوهر
وان كان اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان او اعم واخص فهو الجنس
المتوسط كالجسم النامي والجسم او مباينا للكل فهو الجنس المفرد
الا ان العالي في مراتب الاجناس يسمى نوع الانواع لا العالي
وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته

فهو انما يكون

مفرده

وتحته نوع

والجنس

والسافل

جنس الاجناس السافل في مراتب الانواع يسمى

تحته

فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوقه جميع الاجناس
ونوعية الشيء انما يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع
اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد تمثيل بالعقل على
تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا فانه ليس اعم من جنس
اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي انواع الاجناس
ولا اخص من جنس اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض ليس
بجنس لا يقال احد التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل
على تقدير جنسية الجوهر اما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير
عرضية الجوهر لان العقل ان كان جنسا يكون تحته انواع فلا
يكون نوعا مفردا بل عاليا سافلا فلا تصح التمثيل الاول وان لم يكن
جنسا لم يصح التمثيل الثاني فضرورة ان ما يكون جنسا لا
يكون جنسا مفردا لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان
العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني على تقدير انها مختلفة
والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء كان مطابقا للواقع او لم يطابق

قال النوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة

والحقيقي كالانواع موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة

فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا بل كل منهما اعم من الآخر من وجه لصدقهما

على النوع السافل ~~قال والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع~~

~~المتوسطة الحقيقي~~ اقول لما نبه على ان للنوع معنيين اراد ان يبين

النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفاء

الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي ورد ذلك في صورة

دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان

كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون

الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها انواع اضافية وليست

انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود النوع ~~الاضافي~~ الحقيقي

بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة

والنقطة فانها انواع حقيقية وليست انواعا اضافية والا لكانت

مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون

مركبا من الجنس

مطلقا م

على النوع السافل م

بين م

مركب من الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق عنده وهو ان بينهما

عموما وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل واحد منهما بدون

الآخر وهما يتصادقان على النوع السافل لانه حقيقي من حيث

انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو المقول قال والجزء

المقول في جواب ما هو كالحيوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق

المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان مذكورا بالتضمن

يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم النامي والحساس والمتحرك

بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن اقول المقول في جواب ما هو

هو الدال على الماهية المسؤول عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن

الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية

الانسان بالمطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب

ما هو بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى واقعا في طريق

ما هو كالحيوان والناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع معنيي

الحيوان والناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وهو

على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه ح

ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو

اى م

مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه بالمطابقة وانما سمي واقعا في طريق ماهو
لان المقول في جواب ما هو بطريق ماهو وهو واقع فيه وان كان مذكورا
في جواب ماهو بالتضمن يسمى بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخلا
في جواب ماهو كمفهوم الجسم النامي او الحساس او المتحرك بالارادة
فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ماهو في المقيسين
لانه مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن وانما لم يعتبر
الجزء المقول في جواب في المقيسين لان الدلالة الالتزام
مهجورة في جواب ماهو بمعنى انه لايذكر في جواب ماهو لفظ يدل على الماهية
المسئول عنها وعلى اجزائها بالالتزام اصطلاحا قال والجنس العالي
جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من امرين متساويين او
امور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب
ان يكون له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات
يجب ان يكون لها فصول يقومها وفصول يقسمها وكل
فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل ولا ينعكس كليا و

المسئول — اد امور — فصله

كل فصل

كل فصل يقسم السافل يقسم العالي من غير عكس كليا اقول
الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس ذلك
النوع فاما نسبته الى النوع فانه مقوم له اي داخل في قوامه جزء
له واما نسبته الى الجنس فانه قسم له اي محصل قسم له فانه اذا
انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلا الناطق
اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب
الى الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان اذا
تصور هذا فنقول الجنس العالي جاز ان يكون له فصل
يقومه لجواز ان يتركب من امرين متساويين او امور متساوية
يميزانه عن مشاركاته في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك
بناء على ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس
وقد سبق ذلك ويجب ان يكون له اي للجنس العالي فصل
يقسمه لوجوب ان يكون تحته انواع وفصول الانواع بالقياس
الى الجنس مقسمات والنوع السافل يجب

ان يكون له فصل مقوم ويمتنع ان يكون فصل مقسم اما الاول فلو
جوب ان يكون فوقه جنس وماله جنس لابد ان يكون له فصل يميزه عن
مشاركاته في ذالك الجنس واما الثاني فلامتناع ان يكون تحته انواع
والالم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا واجناسا يجب
ان يكون فصول مقومات لان فوقها اجناسا وفصول مقسمات لان تحتها
انواعا وكل فصل يقوم النوع العالي والجنس العالي فهو يقوم السافل
لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي اي
ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات
العالي مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات السافل
مقومات للعالي لم يكن بين العالي والسافل فرق وانما قال من غير عكس
كلي لان بعض مقوم السافل مقوم للعالي وكل فصل يقسم الجنس السافل
فهو مقسم للعالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكلما
يحصل السافل يحصل العالي فيكون حاصلا ايضا في ذلك النوع
وهو معنى تقسيمه للعالي ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقسم العالي

وهو مقوم للعالي م

مقسم للسافل

مقسم للسافل لان فصل السافل يقومه ولكن ينعكس
جزئيا لان بعض مقسم العالي مقسم للسافل قال الفصل
الرابع في التعريفات [illegible] المعرف للشيء هو الذي
يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء او امتيازه عن كل ما عداه
فهو يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف معلوم قبل
المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا يعم لقصوره عن افادة
التعريف ولا اخص لكونه اخفى فهو مساو له في العموم والخصوص
اقول قد سلف لك ان نظر المنطقي اما في القول الشارح او في
الحجة ولكل منهما مقدمات يتوقف معرفته عليها ولما وقع الفراغ
من بيان مقدمات القول الشارح والمعرف قد حان ان يشرع
اي قصدهم
فيه فالقول الشارح هو المعرف هو ما يستلزم تصوره تصور ذلك
الشيء او امتيازه عن كل ما عداه وليس المراد بتصور الشيء
تصوره بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء بوجه ما والا لكان
قوله او امتيازه عن كل ما عداه مستدركا لان كل معرف فهو

مقسم للعالي وهو لا ينقسم السافل بل م

وهو مقسم السافل م

يعرف م

اخفى م

معنه لتصور الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنه الحقيقة وهو الحد
التام كالحيوان الناطق فان تصوره يستلزم لتصور حقيقة
الانسان وانما قال او امتيازه عن كل ما عداه ليتناول الحد
الناقص والرسوم فان تصورها لا يستلزم تصور حقيقة
الشيء بل امتيازه عن جميع اغياره ثم المعرف اما ان يكون
نفس المعرف لوجوب ان يكون المعرف معلوما قبل المعرف والشيء
لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرف ولا يخلو اما ان يكون
مساويا له او اعم منه او اخص منه او مباينا له لا سبيل الى انه اعم
من المعرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف
اما تصور حقيقة المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والاعم من الشيء
لا يفيد شيئا منهما ولا الى انه اخص منه لكونه اخفى لانه اقل وجودا
في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام
وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق
الخاص ومعانداته اكثر فان كل شرط ومعاند [illegible]

او غيره لا جائز ان يكون نفس المعرف

سهو

للعام فهو شرط

للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينعكس وما يكون شروطه ومعانداته
اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وما هو اقل وجودا في العقل فهو اخفى
عند العقل ~~من الاعم~~ والمعرف لا بد ان يكون اجلى من المعرف
ولا الى انه مباين لان الاعم والاخص لما لم يصلحا للتعريف مع قربهما
الى الشيء فالمباين بالطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه
فوجب ان يكون المعرف مساويا للمعرف في العموم والخصوص فكل
ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وبالعكس وما وقع في
عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعا ومانعا او مطردا ومنعكسا
راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرف متناولا لكل
واحد من افراد المعرف بحيث لا يشذ منها فرد وبهذا المعنى
ملازم للكلية الثانية القائلة كلما صدق عليه المعرف صدق
عليه المعرف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء
من اغيار المعرف وهو ملازم للكلية الاولى والانعكاس
الاطراد والتلازم في الثبوت اي متى وجد المعرف وجد المعرف

اجلى

وهي عين الكلية الاولى والانعكاس التلازم في الانتفاء
اي متى انتفى المعرف انتفى المعرف وهو ملازم للكلية الثانية
فانه اذا صدق فلان كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف كلما لم
يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف وبالعكس فالك
ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدا
ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد
ورسما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ويسمى
ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد اقول
المعرف اما حد او رسم وكل واحد منهما اما تام او ناقص فهذه اقسام
اربعة فالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف
الانسان بالحيوان الناطق اما تسميته حدا فلانه في اللغة المنع
وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية
فيه واما تسميته تاما فلذكر الذاتيات فيه بتمامها والحد الناقص
ما يكون بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد كتعريف
الانسان بالناطق او بالجسم الناطق اما انه حد فلما ذكرنا واما انه

ناقص

ناقص فلحذف بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب
عن الجنس القريب والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك
اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان تعريفا بالخارج
اللازم الذي هو من اثار الشيء فيكون تعريفا بالاثر واما انه
تام فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس
القريب وقيد بامر يختص بالشيء والرسم الناقص ما يكون
بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك او بالجسم
الضاحك اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلحذف بعض اجزاء
الرسم التام عنه فان قيل ههنا اقسام اخر وهي منها التعريف بالعرض
العام مع الفصل او مع الخاصة لانا نقول انما لم يعتبر هذه الاقسام
لان الغرض من التعريف اما التميز او الاطلاع على الذاتيات
والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلا فائدة في ضمه مع الفصل
او الخاصة اما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه يفيد
التميز به والاطلاع على الذاتيات فلا حاجة الى ضم الخاصة

اثر

او بالفصل مع الخاصة

اليه وان كانت مقيدة للتعريف لان الفصل مما وجد مع شيء

آخر وطريق الحصر في الاقسام الاربعة ان يقال التعريف

اما بمجرد الذاتيات او لا فان كان بمجرد الذاتيات فاما ان

يكون بجميع الذاتيات وهو الحد التام او ببعضها وهو الحد الناقص

ان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب

والخاصة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص

الاحتراز

قال ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه

في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج

بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان

بمرتبة كما يقال الاثنان زوج اول ثم يقال الزوج الاول هو المنقسم

بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل

احدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب التحرز

عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس

الى السامع لكونه مفوتا للغرض ان يبين وجوه اختلال التعريف

واحدة كما يقال الكيفية بما به المشابهة ... ثم يقال المشابهة واللا ... يقال في الكيف او بمراتب ... المشابهة اتفاق م

اخذ م

ليتحرز عنها

ليتحرز عنها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية

فمنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اي يكون

العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع الجهل بالآخر كتعريف

الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة من الجهل

والعلم فمن علم احدهما علم الآخر ومن جهل احدهما جهل الآخر والمعرف يجب

ان يكون اقدم معرفة لان معرفة المعرف علة لمعرفة المعرف والعلة متقدمة

على المعلول ومنها تعريف الشيء بما هو يتوقف معرفته عليه اما بمرتبة

واحدة ويسمى دورا مصرحا او بمراتب ويسمى دورا مضمرا

ومثالهما ظاهر في الكتاب واما الاغلاط اللفظية فانما تحصل

اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك بان يستعمل

في التعريف الفاظا غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك

الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال الالفاظ الغريبة الوحشية

مثل كما يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات [illegible] وكاستعمال

الالفاظ المجازية فان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى الفهم

لم الافراد م

علة لمعرفة المعرف م

وكاستعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك مخل بتفهيم المعنى
المقصود نعم لو كان للسامع علم بالالفاظ الوحشية او كان
هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها قال المقالة الثانية
واقسام الاولية القضية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلثة
فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية قول يصح ان يقال لقائله
صادق فيه او كاذب وتسمى حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين
بالفعل او بالقوة كقولنا زيد عالم او زيد ليس بعالم وشرطية ان لم تنحل

واقسامها الاولية
القضية م

اقول لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في مباحث
الحجة ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضع
المقالة الثانية لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثلثة فصول
اما المقدمة ففي تعريف القضية وتقسيمها اولا الى الحملية والشرطية
ثم الحملية منقسم الى ضرورية ولاضرورية مثلا والشرطية الى لزومية و
اتفاقية واقسام الحملية والشرطية من اقسام القضية الا انها ليست
باقسام اولية لها بل اقسام ثانية انما ينقسم القضية اليها ثانيا

واقسامها الاولية اي
الحاصلة بحسب القسمة
الاولى فان القضية م

تنقسم م

بواسطة ان الحملية

